



UNITED NATIONS  
HUMAN RIGHTS  
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER



United Nations



# الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

ورقة نقاش  
سبتمبر/أيلول ٢٠١٣

تحرير:  
ماسيمو توماسولي



يجب أن يركز الحكم الديمقراطي الناجح  
حتماً على تعزيز وحماية حقوق الإنسان  
والحريات الأساسية، لأنه دون هذه الحماية  
لا يمكن أن يكون للديمقراطية أي وجود  
ذي معنى.

حقوق التأليف والنشر. © الأمم المتحدة ٢٠١٢. الآراء الواردة في  
هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو المؤسسة  
الدولية للديمقراطية والانتخابات أو مجلسها أو أعضاء مجلسها.  
جميع الصور © للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢.

ISBN: 978-91-87729-30-0



UNITED NATIONS  
HUMAN RIGHTS  
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER



United Nations



# المحتويات

## ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منظمة حكومية دولية تتمثل مهمتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم. أما أهداف المؤسسة فهي دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية الأكثر قوة، والديمقراطية الأكثر استدامة وفعالية وشرعية. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هي المنظمة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي تتخصص ولايتها في دعم الديمقراطية، وتتمكن رؤيتها في أن تصبح الجهة العالمية الأولى لتقاسم المعارف والخبرات المقارنة في مجال دعم الديمقراطية.

## ما هي أنشطة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بإنتاج المعارف المقارنة في مجالات خبرتها الرئيسية: العمليات الانتخابية، ووضع الدساتير والمشاركة السياسية والتمثيل، والديمقراطية والتنمية، وكذلك فيما يخص الديمقراطية من حيث علاقتها بالمساواة بين الجنسين والتنوع والصراع والأمن.

وتوفر المؤسسة هذه المعرفة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الساعية إلى تحقيق الإصلاحات الديمقراطية، كما تيسر الحوار دعماً للتغيير الديمقراطي.

وفي إطار عملها، تهدف المؤسسة إلى:

- زيادة إمكانات الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها
- مشاركة أكثر شمولية وتمثيل يخضع للمساءلة
- تعاون أكثر فعالية وشرعية في مجال الديمقراطية

## كيف تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

نظراً إلى أن الديمقراطية تنمو من داخل المجتمعات، فهي تتطور باستمرار. وليس هناك نموذج واحد للديمقراطية قابل للتطبيق عالمياً، فأفضل من يقدم على الخيارات الصعبة ويقدم جودة الديمقراطية هم المواطنون أنفسهم. وهذا بالضبط ما تعكسه جهود المؤسسة، فعمل المؤسسة يجري تنظيمه على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، مع التركيز على المواطن باعتباره محرك التغيير.

عمل المؤسسة غير إلزامي، كما أن المؤسسة تتبع نهجاً تعاونياً غير متحيز نحو التعاون في مجال الديمقراطية، مؤكدة على التنوع في الديمقراطية والمشاركة السياسية على قدم المساواة، وتمثيل المرأة والرجل في الحياة السياسية وصنع القرار، والمساعدة في تعزيز الإرادة السياسية اللازمة من أجل التغيير.

وتتضمن المؤسسة مجموعة واسعة من الكيانات السياسية وزعماء الرأي. وعن طريق عقد الندوات والمؤتمرات وورش عمل بناء القدرات، تعمل المؤسسة على تسهيل تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

## أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جميع أنحاء العالم، فعن طريق مقرها في ستوكهولم، السويد، افتتحت المؤسسة مكاتب في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

كما تتمتع المؤسسة بصفة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة.

## الدول الأعضاء

جميع الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دول ديمقراطية توفر الدعم السياسي والمالي لعمل المؤسسة، وتشمل الدول الأعضاء أستراليا وبربادوس وبلجيكا وبوتسوانا وكندا والبرازيل واليابان ونيوزيلندا وكوستاريكا والدانمارك وجمهورية الدومينيكان وهولندا وألمانيا وغانا والهند وموريشيوس والمكسيك ومنغوليا وناميبيا وهولندا والنرويج وبيرو والفلبين والبرتغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وأوروغواي. ولليابان صفة مراقب.

## الحكم

تخضع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لمجلس يتألف من الدول الأعضاء فيها ويساعده مجلس المستشارين. ويشغل السيد فينار هيلجيسين، نائب وزير الشؤون الخارجية النرويجي الأسبق، منصب الأمين العام.

## التوصيات الرئيسية

### الملخص التنفيذي

#### الاستنتاجات

#### التوصيات

### ١. مقدمة

خلفية وأهداف اجتماع المائدة المستديرة

هيكل اجتماع المائدة المستديرة

### ٢. حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية: وضع الإطار الدستوري

#### إطار الحكم

### ٣. دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتأثيرها في

تعزيز نهج الحكم القائم على الحقوق

### ٤. اتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام

استناداً إلى سيادة القانون

### ٥. الاستنتاجات والتوصيات

#### الاستنتاجات

- العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان
- دور الأمم المتحدة في تعزيز ودعم نهج الديمقراطية القائم على الحقوق

#### التوصيات

- بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي على أساس حقوق الإنسان
- تصورات عن الأمم المتحدة والميزة النسبية للأمم المتحدة
- اتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام

استناداً إلى حقوق الإنسان

## الملاحق

الملحق ١: مذكرة المفاهيم وجدول الأعمال المشروح لاجتماع المائدة المستديرة الدولي حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان"

١١ - ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١

الملحق ٢: الملاحظات التمهيدية للسيد إيفان سيمونوفيتش،

مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان

الملحق ٢: بيان السيدة اليزابيث سبهار، مدير شعبة أوروبا،

إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

الملحق ٤: بيان الدكتور ماسيمو توماسولي،

المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

لدى الأمم المتحدة

## المراجع وقراءات إضافية

## الاختصارات

شكر خاص لكل من ستيفان غراف وكيران ليتريش لما قدماه من دعم لتنفيذ هذه المبادرة.

# الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

المحرر: ماسيمو توماسولي

المقررون: كندرا كولينز وجيسلاف كيدزيا

تقرير الاجتماع الدولي للمائدة المستديرة المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة الذي شارك في تنظيمه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان

# التوصيات الرئيسية

١ إن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان علاقة معقدة وتكافلية يقوم على تأسيسها الطرفان. ويُعد نهج الديمقراطية القائم على الحقوق والمرتكز على سيادة القانون الضمانة الأكثر اتساقاً ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي على الأمم المتحدة التجاوب مع الدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي عند ظهورها والمشاركة في عمليات بناء الديمقراطية المستدامة والقائمة على حقوق الإنسان.

٢ يتأثر نجاح مسعى بناء الديمقراطية تأثراً مباشراً بالطبيعة الشاملة والتشاورية لعملية وضع الدستور، كما توفر معايير حقوق الإنسان أساساً تفصيلياً لهذه العمليات. وينبغي على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لضمان الإدراج والمشاركة الفعالة في عملية وضع الدستور ويجب عليها تحديد الموارد الملائمة والكافية لدعم هذه العمليات على المدى الطويل.

٣ يجب على الأمم المتحدة تحديد ما تمتلكه من جوانب القوة الحالية وتعبئتها داخل منظومتها والعمل بطريقة موحدة وذلك لتحسين حشد قدرتها الفريدة على تعزيز العمليات الديمقراطية القائمة على الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالفئات المحرومة والمثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك النساء والشباب.

٤ ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تولي زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان وكيف أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها هي جزء من الإطار الأساسي للحكم الديمقراطي الفعال. وينبغي على الأمم المتحدة النظر في عملية استعراض الأقران من أجل الديمقراطية لتقييم مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها التي قطعتها لشعوبها بموجب ما صدقت عليه من معاهدات دولية لحقوق الإنسان.

# الملخص التنفيذي

## الاستنتاجات

### العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

الاعتراف بالترابط المتبادل بينهما: اتفق المشاركون على أن الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان هي صلة متبادلة ومعقدة وتعتمد على الطرفين ويستمد كل طرف فيها الدعم والتكافل من الآخر - ويرى بعض المشاركين أن المصطلح الأنسب الذي يجب استخدامه لوصفها هو أنها صلة "يؤسسها الطرفان". فلا يمكن تعريف الديمقراطية دون حقوق الإنسان. ولا يمكن حماية حقوق الإنسان بفعالية إلا في دولة ديمقراطية. والديمقراطية الوظيفية التي تستوعب التنوع وتعزز المساواة وتحمي الحريات الفردية أصبحت على نحو متزايد أفضل رهان ضد تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من البشر وما يترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي المقابل، ينبع أكبر قدر من الحماية لحقوق الإنسان من إطار ديمقراطي مستدام يركز على سيادة القانون.

### الاستجابة لدعوات إقامة الحكم الديمقراطي

والحقوق: أُعْتُبِرَت الدعوة المثيرة للتغيير التي عمت أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط مزيجاً من الدعوة إلى الحكم الديمقراطي المستدام والشامل والدعوة إلى نيل الحقوق. ويُنظر إلى الإصلاحات الديمقراطية واستعادة حماية حقوق الإنسان كشرطي الرؤية الرامية إلى التغيير. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان يحرزان تقدماً على الصعيد العالمي: فهناك المزيد من الانتخابات الديمقراطية الحرة التي تُجرى في جميع أنحاء العالم، كما يتم رصد حقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى. كذلك حدث تقدم في آليات حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد نجح الربيع العربي في إعادة تنشيط مجتمع دعم الديمقراطية، مما شجع الناس على العمل وأكد للمجتمع الدولي أنه يسير على الطريق الصحيح في جهوده لإعطاء الأولوية لهذه المسألة.

### تعميق فهم نهج الديمقراطية القائم على الحقوق:

وجد المشاركون صعوبة في مفهوم نهج الديمقراطية

في ١١-١٢ يوليو/تموز عام ٢٠١١، نظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (UN DPA)، ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اجتماع مائدة مستديرة لمدة يومين في نيويورك حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. وجاء اجتماع المائدة المستديرة الدولي المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من سلسلة من الأحداث الموجهة نحو السياسات التي نظمتها الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول الصلة بين بناء الديمقراطية وركائز عمل الأمم المتحدة. وجذب اجتماع المائدة المستديرة أكثر من خمسين من صانعي السياسات والممارسين والأكاديميين في مقر الأمم المتحدة لتحليل الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ومدى ملاءمته للإجراءات الحالية للأمم المتحدة.

اشترك في إعداد جدول أعمال اجتماع المائدة المستديرة كل من إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وقد تمحور الاجتماع حول ثلاث جلسات رئيسية هي:

١. دور حقوق الإنسان في بناء الديمقراطية، مع التركيز على دعم عملية وضع الدستور.
٢. دراسة تصورات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في تعزيز نهج الديمقراطية القائم على الحقوق.
٣. اتساق نهج الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام القائم على سيادة القانون. يعرض هذا التقرير الموجز عن اجتماع المائدة المستديرة الذي استمر لمدة يومين الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات المنبثقة من المناقشة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

ذلك أن الأمين العام لديه مسؤولية جلية، تحدد أيضاً موقف الأمانة العامة للأمم المتحدة بأكملها.

إذا كانت الأمم المتحدة تعزم اتخاذ أي إجراء بشأن أي قضية، فيجب أن تكون مسلحة بالقيم والقواعد العالمية. فجزء من دور الأمم المتحدة يتمثل في أن تضيف على تطوير معايير وسياسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتمثل المذكرة التوجيهية بشأن الديمقراطية خطوة رئيسية في هذا الصدد. وكان الأمين العام قد قام بإعداد هذه الوثيقة بصفته المستقلة، وبالتالي فهي وثيقة رفيعة المستوى بالغة التأثير. وثمة اعتراف بأن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية تولى زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان والديمقراطية، استناداً إلى التجارب العالمية.

**تحديد نطاق دور الأمم المتحدة في الدعوة في جميع**

**أنحاء العالم:** تناولت كل دورة من دورات المائدة المستديرة مسألة مدى عمق مشاركة الأمم المتحدة في الدعوة للديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان. كان التحيز عموماً لصالح المشاركة المدروسة، مع المراعاة التامة للظروف، ولا سيما اشتراط الملكية الوطنية. وحيثما يكون المجتمع قادراً على إجراء حوار بمفرده، فإنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تركز على تسهيل ذلك الحوار وإثرائه بالخبرة الدولية. ويمكن للأمم المتحدة أيضاً أن تفعل الكثير لتقوية الطبيعة الشاملة للحوار المجتمعي من خلال توفير منتديات إضافية للمشاركة في الحوار، لا سيما تلك التي تصل إلى الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع.

استكشاف العلاقة الممكنة للأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية: أثير الانتباه حول العلاقة الحصرية غالباً والتي تربط الأمم المتحدة بالسلطة التنفيذية في البلدان التي تعمل فيها. ولا ينبغي قبول ذلك كقاعدة، بل ينبغي أن تحاول الأمم المتحدة تشكيل مجموعة أوسع من العلاقات، بما في ذلك العلاقات مع البرلمانات والمجتمع المدني - وخاصة العلاقات مع النساء وغيرهن من الفئات المحرومة. وفي السياق نفسه، من الممكن زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة

القائم على الحقوق. وفي حين قد غير نهج التنمية القائم على الحقوق من نوعية المساعدة الإنمائية بشكل مباشر، إلا أن نهج الديمقراطية القائم على الحقوق، على الرغم من أنه صحيح أيضاً، قد ثبت أنه أكثر صعوبة. والديمقراطية نظام معقد يستغرق وقتاً طويلاً. ومع ذلك، فإن وصفه بأنه الشكل "الأقل سوءاً" للحكم هو مجرد صياغة أخرى لعبارة "الأفضل رغم كونه صعباً وليس سهلاً". وأثناء بناء الديمقراطية، من الضروري أن نتذكر أن "النجاح العملي" و"الفعالية" و"الكفاءة" يجب أن تكون من بين سماتها التأسيسية.

**دعم عملية بناء الديمقراطية المستدامة والقائمة على الحقوق:** نوقشت مسألة الاستدامة أيضاً، إذ أشار المشاركون إلى أن بناء نهج الديمقراطية القائم على الحقوق يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً. كما أنها ليست عملية تراكمية تسير في خط مستقيم، بل من الممكن أن تنهار بسهولة. ويمكن لتيار اجتثاث الديمقراطية الزاحف أن يتخذ شكل تعديلات صغيرة تؤثر على العناصر الهامة للهيكل السياسية. وتتطلب الديمقراطية المستدامة القائمة على الحقوق، من بين أمور أخرى، أن يكون المواطنون على دراية بحقوقهم، وأن يتم تشجيع المشاركة السياسية العامة من خلال الانتخابات والمشاركة النشطة في الحكم المحلي، فضلاً عن ضمان المساءلة المؤسسية والشفافية.

## دور الأمم المتحدة في تعزيز ودعم نهج الديمقراطية القائمة على الحقوق

أداء دور فعال في الدعوة: حدد المشاركون مصدراً للتوتر في منظومة الأمم المتحدة بين ما إذا كانت الأمانة العامة ملزمة بالقدر الأدنى من إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أم أنه بوسعها أن تعمل بشكل مستقل كإحدى أصحاب المصلحة المستقلين في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وتأييداً للخيار الأخير، تنص المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي." (الأمم المتحدة، ١٩٤٥). يعني

## التوصيات

انبثقت التوصيات الرئيسية التالية عن مناقشات اجتماع المائدة المستديرة:

١. إن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان علاقة معقدة وتكافلية يقوم على تأسيسها الطرفان. ويُعد نهج الديمقراطية القائم على الحقوق والمركز على سيادة القانون الضمانة الأكثر اتساقاً ضد وقوع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي على الأمم المتحدة التجاوب مع الدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي عند ظهورها والمشاركة في عمليات بناء الديمقراطية المستدامة والقائمة على حقوق الإنسان.
٢. يتأثر نجاح مسعى بناء الديمقراطية تأثراً مباشراً بالطبيعة الشاملة والتشارورية لعملية وضع الدستور، كما توفر معايير حقوق الإنسان أساساً تفصيلياً لهذه العمليات. وينبغي على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لضمان الإدراج والمشاركة الفعالة في عملية وضع الدستور ويجب عليها تحديد الموارد الملائمة والكافية لدعم هذه العمليات على المدى الطويل.
٣. يجب على الأمم المتحدة تحديد ما تمتلكه من جوانب القوة الحالية تعبئتها داخل منظومتها والعمل بطريقة موحدة وذلك لتحسين حشد قدرتها الفريدة على تعزيز العمليات الديمقراطية القائمة على الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالفئات المحرومة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك النساء والشباب.
٤. ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تولي زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان وكيف أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها هي جزء من الإطار الأساسي للحكم الديمقراطي الفعال. وينبغي على الأمم المتحدة النظر في عملية استعراض الأقران من أجل

من خلال تعميق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي وضعت بالفعل معايير إقليمية وأطراً معيارية للديمقراطية.

سد الفجوة بين البيانات والعمل: إن الانتقال من بيانات السياسات إلى التنفيذ العملي أمر معقد. وتفضل الأمم المتحدة، شأنها شأن الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، التركيز على الأحداث بدلاً من العملية كي لا تتجاوز كونها مزوداً للخدمة وتدخل إلى عالم السيادة. ويصعب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تشارك بعمق في مسائل مثل أنظمة الحكم أو وضع الدستور، وهي أمور لها تأثير حاسم على مستقبل البلاد. وينبغي أن يستند أي دعم دولي على القيم والمعايير العالمية، وأن يوفر أيضاً المعرفة المقارنة حول الأساليب التي نجحت أو لم تنجح في أماكن أخرى. وهناك حاجة إلى الاتساق الهيكلي للأمم المتحدة ليس فقط في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية: فهي مشكلة أوسع نطاقاً يتعين على الأمم المتحدة معالجتها على أساس مستمر.

### المشاركة في حالات الفجوات في النظام الدستوري

الديمقراطي: تداول اجتماع المائدة المستديرة دور الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى عند وقوع تمزق في النظام الدستوري أو الانتقال غير الدستوري لسلطة الحكومة عقب الانتخابات الديمقراطية. وفي حين اتبعت معظم المنظمات الإقليمية نهج سياسة عدم التسامح في هذا الصدد، بقيت الأمم المتحدة غالباً المنظمة الوحيدة التي تشارك وتقدم المساعدة في مثل هذه الحالات، معرضة بذلك نفسها إما لانتقادات بدعوى التدخل في الشؤون الداخلية أو التغاضي عن التمسك الغير دستوري بالسلطة السياسية. ويؤدي ذلك إلى تساؤلات حول ما إذا كانت الأمم المتحدة يجب أن تصر على صياغة نهج متسق ومنظم لجميع الحالات اعتماداً على قواعد ومبادئ الديمقراطية أو انتهاز نهج أكثر دقة لكل حالة على حدة. ورغم أن الحجّة الأخيرة بدت ذات ثقل أكبر، كان هناك اعترافاً بأنه ممكن لعدم الاتساق أن يضر بمصداقية الأمم المتحدة.

الإدراج والمشاركة الفعالة في عملية وضع الدستور عبر أوسع تمثيل ممكن للمجتمع.

- يحتاج جميع المشاركين في عملية وضع الدستور ما يكفي من الوقت للنظر في مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي يجب معالجتها في الدستور الجديد. وينبغي للمجتمع الدولي الامتناع عن الضغط لتقليل الوقت المستغرق لوضع الدستور. فالإقدام على ذلك يُحتمل أن يحد من فعالية العملية ويقلل من الجودة الملموسة للوثيقة النهائية.
- ينبغي أن يركز دور الأمم المتحدة في عملية وضع الدستور على تعزيز الحوار وإعطاء صوت لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في العملية السياسية، بما في ذلك تحديداً الفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع.
- ينبغي للمنظمة أن تقدم المعارف والخبرات المقارنة المستمدة من العمليات الشاملة والتشاركية لوضع الدستور، وخاصة تلك المستقاة من الجنوب العالمي.
- ينبغي على الأمم المتحدة الاستفادة من الخبرات المرتبطة بمختلف جوانب وضع الدستور من داخل منظومتها، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يمتلك زمام المبادرة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك من المنظمات الحكومية الدولية المشاركة في حوار سياسي شامل، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.
- وينبغي أن تركز الأمم المتحدة أيضاً على الدعوة للعمليات الشاملة والتشاركية ودعمها مالياً.

## تصورات عن الأمم المتحدة والميزة النسبية للأمم المتحدة

- تحتاج الأمم المتحدة إلى تحديد طرق أكثر إبداً لتوسيع المجموعات التي تتفاعل معها من أجل مواجهة المخاوف بشأن التحيز للسلطة التنفيذية ولضمان المشاركة الفعالة في عملية التحول الديمقراطي. تتضمن المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن وضع

الديمقراطية لتقييم مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها التي قطعتها لشعوبها بموجب ما صدقت عليه من معاهدات دولية لحقوق الإنسان. وفيما يلي ملخص لاستنتاجات وتوصيات أكثر تحديداً. وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي على أساس حقوق الإنسان،
- وتصورات عن الأمم المتحدة والميزة النسبية للأمم المتحدة،
- واتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى حقوق الإنسان.

## بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي على أساس حقوق الإنسان

يتأثر نجاح بناء الديمقراطية تأثراً مباشراً بالطبيعة الشاملة والتشارورية لعملية وضع الدستور، كما تتأثر بالقدر ذاته بالمحتوى النهائي للدستور. وتوفر معايير حقوق الإنسان وتشريعاته أساساً تفصيلياً للعمليات الشاملة والتشارورية، ولمضمون ما يرد في الدستور. وفيما يخص الأخير، فإن الحماية الموضوعية تشمل كلاً من طبيعة الحقوق التي يجب احترامها وحمايتها وتعزيزها والوفاء بها، وكذلك المؤسسات اللازمة لضمان وجود علاج عملي لانتهاكات حقوق الإنسان. وأي إطار للحكم لا يقوم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية سيكون خالياً من العناصر الأساسية للديمقراطية الفاعلة.

- ومن ثم يتعين على الأمم المتحدة تحديد الموارد المناسبة والكافية لدعم عملية وضع الدستور طويلة الأجل بغرض ضمان حماية حقوق الإنسان وضمان مراعاة العملية للأصول القانونية - والتي تستند إلى إطار حقوق الإنسان - تحدد إجراءات عادلة بحيث يمكن معالجة المظالم وانتهاكات القانون وحل الصراعات الاجتماعية حلاً سلمياً.
- ينبغي على الأمم المتحدة أن تسعى أيضاً لضمان

- مجتمعات تعددية مفتوحة تعتمد على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمعات، وقانون انتخابي ديمقراطي ونظام قضائي مستقل، وكذلك المجتمعات ذات الجذور المترسخة في الحكم الديمقراطي كما ينعكس في تصويت الناخبين في الانتخابات المفتوحة والنزيلة التي تُعقد بانتظام.
- ينبغي للأمم المتحدة النظر في عملية استعراض الأقران بالنسبة للديمقراطية، على غرار آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وكجزء من الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة، ينبغي تشجيع الدول على الإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتأسيس الحكم الديمقراطي أو لتقوية الأنظمة الديمقراطية بها ولتوضيح كيفية وفائها بالالتزامات التي قطعها أمام شعوبها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها، وكذلك في دساتيرها وقوانينها. ■

الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

الدستور (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩) إرشادات لتحديد المجموعات ذات الصلة في المجتمع التي ينبغي استشارتها في عملية وضع الدستور، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات الدينية.

- ينبغي على الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهد لاستخدام ميزات النسبية وما تمتلكه من جوانب القوة - بما في ذلك قدراتها على وضع المعايير وعقد الاجتماعات والنشر والحماية - من أجل تقوية دورها في تعزيز الديمقراطية القائمة على الحقوق. ولقد لعب إنشاء وحدة الأمم المتحدة للتيسيق والموارد بالفعل دوراً تيسيقياً مفيداً في هذا الصدد، وينبغي تشجيع وكالات الأمم المتحدة المختلفة على التعاون بنشاط أكبر مع بعضها البعض فيما يخص المساعدة الديمقراطية.

## اتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى حقوق الإنسان

- ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تولي زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان وكيف أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها يشكل جزءاً من الإطار الأساسي للحكم الديمقراطي الفعال. ولا توجد أي منظمة أخرى لديها الشرعية لتولي هذا الدور. ويمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة والأمين العام أن يلعبا دوراً في تعزيز السياسة، دون الحاجة إلى اللجوء إلى القاسم المشترك الأدنى.

- ورغم عدم وجود صيغة واحدة لإنشاء الحكم الديمقراطي وأدائه وتطوره، ينبغي على الأمم المتحدة ألا تتردد في شجب الحالات التي يتهاوى فيها الحكم الديمقراطي وتُنتهك فيها حقوق الإنسان شجياً قوياً.

- ينبغي على الأمم المتحدة التحرك، من خلال جميع الآليات والعمليات ذات الصلة، لتشجيع الدول التي لم تتحول بعد إلى الديمقراطية (أو الديمقراطية بالاسم فقط دون ممارسة فعلية لحماية حقوق الإنسان) لتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية التي من شأنها خلق

# مقدمة

## خلفية وأهداف اجتماع المائدة المستديرة

يجسد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) للعام ١٩٤٨ أبرز القواعد والمعايير المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ تنص المادة ٢١ (٣): "إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت". وتشهد هذه الروابط مزيداً من التطوير في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) الذي يكرس مجموعة من الحقوق السياسية والحريات المدنية التي تقوم عليها الديمقراطيات العاملة.

وفي العام ١٩٩٢، اعتمد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إعلان فيينا الذي أعلن عن الترابط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. وفي قمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بوصفها قيم أساسية عالمية غير قابلة للتجزئة ومبادئ للأمم المتحدة.

في العام ٢٠٠٢، سعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تعزيز فهم مشترك للديمقراطية، فاعتمدت قراراً تاريخياً حدد العناصر الأساسية للديمقراطيات، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير والرأي والحصول على السلطة وممارستها بموجب سيادة القانون، وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وبالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب، ونظام تعددي للأحزاب السياسية والمنظمات، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وإعلام مستقل تعددي حر. وقد أعيد التأكيد على هذه العناصر الأساسية للديمقراطية عام ٢٠١٢ من جانب

في ١٢-١١ يوليو/تموز عام ٢٠١١، نظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (UN DPA)، ومكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اجتماع مائدة مستديرة لمدة يومين في نيويورك حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. كان هدف اجتماع المائدة المستديرة توفير الفرصة لتحليل الروابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وأهميتها بالنسبة للإجراءات الحالية للأمم المتحدة. ويتضمن الملحق ١ المذكرة المفاهيمية للاجتماع.

جذب اجتماع المائدة المستديرة أكثر من خمسين من صانعي السياسات والممارسين والأكاديميين. وكان الحدث هو الأخير ضمن سلسلة من أربعة اجتماعات بحثت مسألة دعم الأمم المتحدة للديمقراطية. تناول الاجتماع الأول، الذي عُقد في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٨، موضوع "الديمقراطية من أجل التنمية والتنمية من أجل الديمقراطية"<sup>١</sup>. وبحث الثاني، الذي عُقد في مارس/آذار عام ٢٠١٠، موضوع "الديمقراطية والسلام والأمن"<sup>٢</sup>. وعُقد اجتماع ثالث حول "المساواة بين الجنسين والديمقراطية"<sup>٣</sup> في شهر مايو/أيار عام ٢٠١١. جاءت كل هذه الاجتماعات الأربعة استجابة جماعية لطلب الأمين العام في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ لوضع إستراتيجية على نطاق المنظمة برمتها لزيادة تحديد نهج الأمم المتحدة في دعم الديمقراطية، تستند إليها ركائز عمل الأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. وتهدف الاجتماعات أيضاً إلى تجديد أسلوب الأمم المتحدة في فهم وحماية وتعزيز مبادئ وقيم الديمقراطية، وكذلك تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنظومة لضمان التأثير الأمثل.

٢ نظمت إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

٣ نظمت إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (انظر توماسولي، ٢٠١٠).

٤ نظمت إدارة الشؤون السياسية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

مجلس حقوق الإنسان في قراره رقم ٣٦/١٩ بشأن "حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢). وفي العام ٢٠٠٨ تناولت مذكرة توجيهية للأمم العام للأمم المتحدة نهج الأمم المتحدة بشأن المساعدة في حكم القانون (الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠٠٨). وفي الأونة الأخيرة، نصّت المذكرة التوجيهية للأمم العام بشأن وضع الدستور (الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠٠٩) والديمقراطية (الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠٠٩) صراحةً على دور الأمم المتحدة الرئيسي في دعم العمليات الشاملة والتشاركية لوضع الدستور، مع التأكيد أيضاً على أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون حقوق الإنسان وأن حقوق الإنسان تلك لا يمكن تنفيذها بشكل صحيح في بيئة غير ديمقراطية.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أثمرت ثلاثة تطورات مختلفة عن فهم جديد للروابط المعقدة بين خطة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة:

١. ما يسمى بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في مطلع التسعينيات والتي أدت إلى الانخراط المتزايد للأمم المتحدة في العمليات الانتخابية وبناء الديمقراطية.
٢. المشاركة المتزايدة للأمم المتحدة في الانتعاش وبناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع انطوت على التعامل مع التفاعلات الصعبة بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في عدد من البلدان.
٣. أبرز نهج التنمية القائم على الحقوق قد أبرز الأبعاد السياسية للتنمية (المتعلقة بقضايا الإدراج والشرعية والمساءلة) وخاصة من منظور المساواة بين الجنسين.

ولا تشكل الانتفاضات الأخيرة في العديد من البلدان العربية تغييراً كبيراً في المشهد السياسي في المنطقة وتطوراً بالغ الأهمية في مجال الديمقراطية ولكنها أيضاً تستدعي إجراء تقييم دقيق لدور الأمم المتحدة في معالجة الصلة الحاسمة بين بناء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هناك اتفاق واسع على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً وأن كلاهما يدعم الآخر ويعتمد عليه. وعلى الرغم من هذا المستوى من الوضوح على المستوى المعياري والمفاهيمي، إلا أن ترجمة بيانات السياسات أو المناقشات الأكاديمية ووضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع ثبت أنه مسألة معقدة. وطلب اجتماع المائدة المستديرة من المشاركين النظر في وتقييم العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في دعمها للديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تم التعبير عن هذه المواضيع العامة في صورة أسئلة أكثر تحديداً، مثل: كيف يمكن التعامل مع المواقف عند تعارض العملية الديمقراطية (حكم الأغلبية) مع حقوق الإنسان؟ ما مستوى فهم الصلة المعقدة والصعبة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان المتمثلة في مجتمعات الممارسة، وفي الحوار بينها؟ هل إجراءات الأمم المتحدة فعالة؟ كيف يُنظر إليها؟ كيف يمكن جعل عمل منظومة الأمم المتحدة مستداماً وشاملاً، على النحو الذي يخدم كلاً من حقوق الإنسان والديمقراطية في الوقت ذاته؟ ما هي أفضل السبل لترجمة القرارات في مجال السياسات على أرض الواقع الميداني؟

ركز اجتماع المائدة المستديرة أيضاً على إجراءات الأمم المتحدة لضمان الاتساق والكفاءة على نطاق المنظومة، لاسيما في ضوء الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). وكان الهدف تقديم الاقتراحات لكبار المسؤولين حول أفضل السبل لدعم الديمقراطية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وكذلك أفضل السبل لدعم حقوق الإنسان من أجل تعزيز الديمقراطية.

## هيكل اجتماع المائدة المستديرة

شارك في وضع جدول أعمال المائدة المستديرة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان كل من إدارة الشؤون السياسية (DPA) ومفوضية حقوق الإنسان

# حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية: وضع الإطار الدستوري وإطار الحكم

تناولت الجلسة الأولى المسائل المتعلقة بالإستراتيجية والسياسات والمسائل التشغيلية والبحثية المتعلقة بكيفية تعامل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع التغييرات غير الدستورية في الحكومة، ودور المجتمع المدني والهيئات الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية في بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي في أعقاب تغيير أنظمة الحكم. وتطرق النقاش أيضاً إلى الحاجة إلى ترتيبات الحكم الانتقالي ونطاقها، وكيفية إبراز حقوق الإنسان - بما في ذلك حقوق الأقليات - في جهود الإصلاح الدستوري.

وأولى اهتمام خاص لعملية وضع الدستور، وسط اتفاق المشاركين على أن العملية المستخدمة في صياغة مسودة الدستور له تأثير حيوي على كل من الدستور والحياة المستمرة للمجتمع المعني. كذلك فإن الطبيعة التشاركية والشفافة لعملية وضع الدستور تساعد على ضمان أن يعكس الدستور النهائي الركائز الأساسية للديمقراطية، مثل ضمان أن تنشأ شرعية الدولة وتستمر بناء على إرادة شعبها وضمن الحقوق الأساسية للفرد والجماعات في المجتمع. ويساعد حدوث هذه العملية على ضمان حل المظالم والنزاعات القائمة أو المحتملة حلاً سلمياً وفي الوقت المناسب.

في ضوء ما سبق، أشار المشاركون إلى أن دور هيئة صياغة الدستور يجب أن يكون محدداً بعناية فائقة، من أجل حماية العملية من هيمنة الأحزاب أو الجماعات القوية ولتجنب خروج الوثيقة في صورتها النهائية قبل أن تخضع للمشاورات الملائمة مع الجمهور الأوسع. إن استخدام قاعدة "الأغلبية المؤهلة" لتميرير الدستور وسيلة هامة لمنع المصالح المكتسبة من الهيمنة على العملية. وفي هذا الصدد، تم طرح فكرة إجراء مراجعة تلقائية للدستور بعد فترة معينة - اعترافاً بأن ذلك أمر يستحق الدراسة.

وحظيت ضرورة المشاركة الواسعة في عملية وضع الدستور بتأييد قوي، بالإشارة إلى المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الذي يوفر الأساس القانوني للمشاركة في إدارة الشؤون العامة كإجراء لحقوق الإنسان<sup>٥</sup>. ومثل هذه المشاركة من جانب المجتمع توفر أيضاً درساً عملياً واضحاً على أنه يمكن تصميم العمليات الديمقراطية بحيث تسمح لجميع الفئات بالتعبير عن شكاواها وأنه يمكن حل النزاعات سلمياً بينها. وفي هذا الصدد، فإن الطريقة التي شارك بها عامة السكان بنشاط في عملية وضع الدستور في جنوب أفريقيا<sup>٦</sup> - والتي أثمرت عن أكثر من مليوني إسهام من عامة الجمهور - اعتبرت أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشرعية النهائية للعملية. وأشار أيضاً إلى عملية وضع الدستور في رواندا<sup>٧</sup> حيث عاشت لجنة دستورية مكونة من اثني عشر عضواً لمدة ستة أشهر بين الناس

(OHCHR) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA). قبل الاجتماع، كلفت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات البروفيسور دزيك كيدزيا من جامعة بوزنا بكتابة ورقة معلومات أساسية بعنوان "الديمقراطية وحقوق الإنسان: تحديات وفرص للأمم المتحدة". وتم تنظيم جدول الأعمال حول الجلسات الرئيسية الثلاث. ركزت الجلسة الأولى على دور حقوق الإنسان في بناء الديمقراطية، مع التركيز على دعم عملية وضع الدستور. أما الجلسة الثانية فتناولت فهم دور البلدان الشريكة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في تعزيز نهج الديمقراطية القائم على الحقوق. أما الجلسة الثالثة فنظرت في مدى اتساق النهج العام للأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام القائم على سيادة القانون.

ويعرض هذا التقرير الموجز لاجتماع المائة المستديرة الدولي المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي انبثقت عن مناقشات المشاركين. ■

<sup>٥</sup> تعالمت المصالح في الدساتير وعمليات وضعها وإعادة وضعها على مدى السنوات القليلة الماضية، نتيجة لتزايد عدد عمليات وضع الدساتير التي تجري منذ نهاية الحرب الباردة. وقامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وإنتربييس مؤخراً بإعداد أدلة عملية وكتيبات حول هذا الموضوع (بوكينفورد وآخرون، ٢٠١١؛ برانت وآخرون، ٢٠١١).

<sup>٦</sup> خلصت لجنة حقوق الإنسان في إشعار فردي أن المادة ٢٥ من العهد الدولي ICCPR تطبق على عمليات صنع الدستور. انظر *Marshall v. Canada, Communication No. 205/1986* (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٨٦).

كوسيلة لسماع همومهم مباشرة. وأشار المشاركون إلى أن المشاركة الشعبية الفعالة في كثير من الأحيان تتطلب برنامجاً للتربية المدنية، يمكن المواطنين فهم الدستور في الواقع، وما تتألف منه عملية وضع الدستور، وكيف يمكنهم الاستفادة من الدستور.

#### الإطار ١: هنغاريا: الأهمية الحاسمة لعملية وضع الدستور

تعد هنغاريا مثالاً على ما يمكن أن يحدث إذا افتقرت عملية وضع الدستور إلى العملية والإطار الزمني الملائمين. فقد اقترح أنه لم يتوافر ما يكفي من الوقت والعملية لترسيخ المبادئ المنصوص عليها في الدستور عند إجراء التنقيحات عام ١٩٨٩ على دستور هنغاريا للعام ١٩٤٩. وفي حين نجحت العملية في تمكين التحول السلمي من دولة الحزب الواحد الشيوعي إلى نظام سياسي تعددي، لم يكن هناك جهد منسق يُذكر لتعزيز مشاركة الجماهير أثناء العملية، ونتيجة لذلك، كان هناك قدر محدود من ترسيخ الحقوق والقيم التي تعلوها. وفي انتخابات عام ٢٠١١، فاز حزب يمين الوسط بأغلبية عظمى في البرلمان، مما منح الحزب سلطة تغيير الدستور. وقد استُخدمت هذه السلطة منذ ذلك الحين على نطاق واسع، إذ تم تعديل الدستور عشر مرات في السنة الأولى للحزب في السلطة، ثم سُن دستور جديد بالكامل دخل حيز التنفيذ في ١ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٢. وقد أدى ذلك إلى تركيز كافة صنوف السلطة تقريباً في أيدي الحزب الحاكم الحالي على مدى المستقبل القريب.

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة

وتعد مكافحة الإقصاء الاجتماعي لبنة أساسية في بناء مجتمع ديمقراطي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وعلى أرض الممارسة العملية، يعني ذلك أن عملية وضع الدستور يجب أن تضمن أيضاً المشاركة الفعالة من جانب جميع الأقليات والفئات المستبعدة سابقاً، جنباً إلى جنب مع ممثلي النخبة والأغلبية. وتشير المذكرة التوجيهية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة لعملية وضع الدستور إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تشجع التواصل مع جميع فئات المجتمع، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان ونقابات المهنيين القانونيين والإعلام ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بما فيها تلك التي تمثل النساء والأطفال والأقليات والشعوب الأصلية واللاجئين وعديمي الجنسية والمشردين، فضلاً عن منظمات العمل والمنظمات التجارية. ورغم أنه من المسلم به أن عملية وضع الدستور تحتاج إلى قيادة، يتمثل التحدي في الحيلولة دون أن تهيم عليها هذه النخبة مع استبعاد الآخرين. وقد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان الشمولية.

وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء فرض القيود الزمنية على عمليات وضع الدستور، بما في ذلك تلك التي ترفضها الجهات الدولية الفاعلة. فهناك حاجة إلى إتاحة الوقت الكافي للنظر في مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحتاج إلى المعالجة، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي الامتناع عن الضغط لتقليل الإطار الزمني لوضع الدستور على حساب الجودة الإجرائية والموضوعية. وفي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، استغرق الأمر ثلاث سنوات للوصول إلى عملية تشاركية بالكامل، واقترح المشاركون أن هناك حاجة إلى الإبداع من أجل التوصل إلى الموارد اللازمة لتكريس الوقت اللازم لعمليات وضع الدستور كي تؤتي ثمارها. وفي هذا الصدد، دُكر بيان الأمين العام للأمم المتحدة حول وتيرة التحول الديمقراطي: "من الحقائق المتأصلة في هذا المفهوم أن التحول إلى الديمقراطية لا يؤدي بالضرورة إلى مجتمع ديمقراطي بالكامل على الفور. فقد لا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال عدة خطوات، في ظل التضائل التدريجي لسلطات

٧ أصدر الرئيس نيلسون مانديلا دستور جنوب أفريقيا في ١٠ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٦ ودخل حيز التنفيذ في ٤ فبراير/شباط عام ١٩٩٧ ليحل بذلك محل الدستور المؤقت لعام ١٩٩٣.

٨ اعتمد دستور رواندا عن طريق الاستفتاء في ٢٦ مايو/أيار عام ٢٠٠٣، ليحل محل الدستور السابق لعام ١٩٩١.

إلى إعلاء هذه المعايير مع السيادة، وإنما تعطيلها محتوى ومعنى معاصرين. فالسيادة لا تنطوي على السلطة فحسب، بل والمسؤولية أيضاً. ولكن في النهاية، ووفقاً للمعايير المعتمدة عالمياً، تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن أعمال حقوق الإنسان.

ودرس المشاركون أيضاً دور المنظمات الإقليمية، لا سيما في حالات تغيير النظام والمخاطر التي تتهدد الديمقراطية (انظر الإطار ٢).

وفي هذا الصدد، أثرت تساؤلات أيضاً حول ما إذا كانت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في بعض الحالات، يمكن اتهامها باعتماد معايير مزدوجة فيما يتعلق بالثورات الشعبية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط. وتساءل البعض عما إذا كانت الأمم المتحدة قد عملت على إدامة أو دعم الحالات غير الدستورية على نحو صارخ. المشكلة معقدة، وهناك وجهات نظر مختلفة في كل حالة على حدة. وضرب المثل بأحداث أبريل/نيسان ٢٠١٠ في فيرغيزستان: فقد رأها البعض انقلاباً انتهازياً ضد رئيس ضعيف ونظام قمعي فاسد، في حين رآه آخرون انتفاضة شعبية مشروعة دعمها المجتمع الدولي. واعتمدت لجنة السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي رد فعل مثير للاهتمام إزاء الأحداث في مصر، إذ أعربت عن تضامنها مع الشعب المصري الذي "توافق رغبته في الديمقراطية مع الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والتزام القارة بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان". لذا فقد استند رد فعل الاتحاد الإفريقي على فكرة أن الثورات الشعبية تكون مشروعة ولا تمثل تغييراً غير دستوري للحكومة. ومن هنا نشأ تساؤل حول الحدود التي ينبغي أن يلتزم بها للمجتمع الدولي والإقليمي، وإن كان لم تُطرح إجابة واضحة وسهلة. ■

المجتمع السلطوي المتعسف. إن وتيرة التحول الديمقراطي تعتمد حتماً على مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد لا يكون بعضها، في مجتمع ما، قابلاً للتغيير السريع" (الأمين العام للأمم المتحدة، ١٩٩٥).

وقد نوقش استخدام الدساتير المؤقتة أو الانتقالية أو القوانين الدستورية ذات المحتوى الأقل كوسيلة لمنح الوقت الكافي لوضع وصياغة الدستور النهائي بعناية. كما أن إتاحة مهلة زمنية ملائمة قد تيسر إدراج آليات حل النزاعات في عملية وضع الدستور، مما قد يساعد في نهاية المطاف على الحفاظ على العملية برمتها حال نشوء منازعات أو خلافات. وربما تكون هناك حاجة إلى دستور انتقالي ليوفر الإطار القانوني لاستمرار إدارة البلاد إذا انهارت المؤسسات السياسية السابقة، أو ليحل محل الدستور السابق الذي اعتُبر غير مقبول لأسباب تاريخية أو عقائدية. وفي حالة الانقسامات المريرة في المجتمع، فإن استخدام دستور مؤقت يسمح بالانقسامات الانتقالية للسلطة قد يشكل استجابة ملائمة على المدى القصير. غير أن اللجوء إلى ترتيبات تقاسم السلطة باعتبارها حلاً على المدى الطويل في سيناريوهات ما بعد الصراع أثار قلقاً بين العديد من المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة الذين أكدوا على الحاجة إلى المصلحة العامة، بدلاً من مصالح المجموعات، لإملاء كيفية معالجة المشاكل المشتركة.

وتساءل بعض المشاركين عما إذا كان ينبغي أن يكون هناك نهج معيّن يتضمن حقوق الإنسان والمبادئ الضمنية التي تحكم عمليات وضع الدستور. فإذا كان الأمر كذلك، هل ينبغي أن تكون هيئة صياغة الدستور الوطنية كياناً ذا سيادة، أم كياناً محدود السلطات؟ هل ينبغي للحكومات البقاء في السلطة إذا كانت لا تدعم تلك الحقوق والمبادئ؟ وهل على المجتمع الدولي دور يؤديه في ضمان إنفاذ المبادئ المشتركة؟ ورداً على هذه الأسئلة، كان هناك تأييد عام لجعل عملية وضع الدستور متوافقة مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان. ولا تتعارض الحاجة

الإطار ٢: المخاطر التي تتهدد الديمقراطية والمنظمات الإقليمية: حالة الاتحاد الأفريقي (AU) ومنظمة الدول الأمريكية (OAS)

في حين أنه لا يزال على الأمم المتحدة تبني موقف رسمي بشأن التغييرات غير الدستورية في الحكومة، تمكن كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية من وضع معايير ومبادئ واضحة بشأن هذه المسألة. كما يتضمن الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (٢٠٠٧)، رغم أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد، نصاً يتعلق بالتغييرات غير الدستورية في الحكومة، بما في ذلك الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، واستبدالها بالجماعات المنشقة المسلحة و/أو حركات التمرد، ورفض الحكومات الحالية التخلي عن السلطة للحزب الفائز عقب إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنظمة.

وكان القرار رقم ١٠٨٠ لمنظمة الدول الأمريكية محدداً للغاية بشأن تعطل النظام الديمقراطي وكلف باتخاذ خطوات محددة في مثل هذه الحالات. كما يدعو الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية إلى العمل بشكل جماعي، باعتبار ذلك واجباً ملزماً وليس مسؤولية أخلاقية غامضة، لمجابهة التهديدات التي تعترض سبيل الديمقراطية. وُزعم أنه ينبغي عدم الاستهانة بأهمية هذه المعايير والصكوك وبقوة العقوبات الإقليمية ذات الصلة، لأنها تسهم في تسليط الضوء على التهديدات التي تكتنف الديمقراطية وتدعم المجتمع المدني في إخضاع الحكومات للمساءلة.

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة

# دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والقائمة على الحقوق

ركزت الجلسة الثانية على النظرة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في محاولاتها لتقديم المساعدة في الديمقراطية استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان وعلى الميزة النسبية للأمم المتحدة مقابل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى في هذا المجال.

واقترح المشاركون أن النظرة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تتباين، بحسب من تسأله، فتُطرح وجهات نظر مختلفة بشكل ملحوظ بين المجتمع المدني والحكومة والأفراد. وعلق عدد من المشاركين على مسألة أن بعض وكالات الأمم المتحدة ينظر إليها باعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بأنظمة أو حكومات غير شرعية، أو مندمجة معها لأن ولايتها تلزمها بالعمل مع الحكومة. ويمثل ذلك تحدياً خاصاً للمنسقين المقيمين الذين يواجهون معضلة الاضطرار إلى العمل مع حكومة إشكالية مع ضرورة العمل على حماية وتعزيز المعايير والقيم الدولية.

وناقش الاجتماع ثلاثة مبادئ أساسية ينبغي أن تطبقها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تعزيز نهج الديمقراطية المستند إلى الحقوق: الشرعية والمصادقية والمساءلة.

بالنسبة للشرعية، أفاد المشاركون أن اتخاذ إجراء في أي بلد لا بد وأن تكون له جذور راسخة في القانون الدولي وأن تدعمه القرارات الحكومية الدولية. وأشار إلى أن عدداً كبيراً من معايير حقوق الإنسان غير قابلة للانتقاص، بمعنى أن الدول لن تجد لنفسها ذريعة قانونية، حتى في حالات الطوارئ، لرفض احترام هذه الحقوق. وشدد المشاركون أيضاً على أن أي مساعدة خارجية لا بد وأن تكون الجهة التي تقدمها مكلفة بذلك، أي أنه ينبغي عدم السماح لأي منظمة بالتدخل دون دعوة. وأخيراً، تعني الشرعية أن أي مشاركة ينبغي أن تشمل أيضاً الدعوة بقوة لنهج تشاركي يتضمن المجتمع المدني. وأكد المشاركون أيضاً على أن الأمم المتحدة لا بد وأن تعطي اهتماماً أكبر للعمل مع البرلمانات، مع التحذير أيضاً من اعتبار فشل الهياكل السياسية (مثل البرلمانات والأحزاب السياسية) كذريعة لوقف الجهود الرامية إلى تقوية هذه المؤسسات. كما تم تحديد الشباب كمجموعة غير تقليدية يمكن للأمم المتحدة العمل معها - وهي خلاصة أكدت عليها الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط.

المصادقية وهي تعني أن عمل الأمم المتحدة لا بد وأن يركز بقوة على القيم العالمية والقانون الدولي. ولكنها تحتاج أيضاً إلى أن تأخذ الواقع الفعلي في الاعتبار، بما في ذلك العمليات المحلية، التي تختلف من بلد إلى آخر. وتتبع المصادقية أيضاً من المشاركة على المدى الطويل ولا سيما التزام المنظمات الدولية بمشاركة الدروس المستفادة حول الأساليب التي نجحت أو لم تنجح في أماكن أخرى كوسيلة لتجنب أخطاء الماضي. وفي هذا السياق، دُعيت الأمم المتحدة إلى تجنب أي إجراء يمكن أن يعرضها للنقد لتطبيقها معايير مزدوجة.

## الإطار ٣: كينيا: الدور المحتمل للمجتمع الدولي في دعم وضع الدستور

استُخدمت كينيا مثالا للدور العملي والداعم الذي يمكن للأمم المتحدة وغيرها أن تقوم به في عملية بناء الديمقراطية. ففي عام ٢٠٠٣، شرعت لجنة مراجعة دستور كينيا في عملية مراجعة الدستور. وكان إشراك نسبة كبيرة من عامة السكان في وضع الدستور حدثاً غير مسبوق، لا سيما من حيث مشاركة المرأة. وكان من الواضح أن الكينيين العاديين يشعرون بالقلق إزاء حقوقهم الأساسية (مثل كيفية إعالة أسرهم)، بينما كانت الطبقة السياسية أكثر قلقاً بشأن إنهاء السلطة في السلطة التنفيذية. وفي حين أن العديد من السياسيين لم يكونوا حتى على علم بميثاق الحقوق، لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في تثقيف الناس حول حقوقهم من خلال برنامج للتربية المدنية. وتوجت هذه العملية بدستور جديد، تمت مناقشته في مؤتمر وطني. وتم التصويت على مسودته (التي كانت تحمل اسم مسودة واكو) في استفتاء عام ٢٠٠٥ لكنها في النهاية لم تلب توقعات غالبية الكينيين وقوبلت بالرفض. ومرة أخرى وبسبب برنامج ضخم للتربية المدنية، كان الكينيون يدركون أن العديد من القضايا التي تم تضمينها في المسودة كانت مثار جدل وأنها تم تزييفها من المسودات الأصلية، ومن ثم صارت لا تلبى مطالبهم. وبدأ العمل مرة أخرى عام ٢٠٠٨ وأخيراً صدر الدستور الجديد في أغسطس/آب عام ٢٠١٠.

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة

وأخيراً، وفيما يتعلق بالمساءلة، اقترح تطبيق نظام لتقييم نتائج مقدار الدعم المقدم. ويعني ذلك أيضاً أن السلطات والمجتمعات يحق لها التحدث وأن المنظمات الدولية ينبغي أن تكون على استعداد للاستماع بعناية فائقة لما لديها حول تأثير أي مساعدة. وتتطلب المساءلة أن تكون المنظمات الدولية والإقليمية قادرة على "رفض" طلب بلد معين. ومع ذلك، فهذا أمر معقد لأنه لا توجد معايير منهجية أو مبادئ توجيهية في هذا الصدد. يشكل الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط تحدياً بالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة، كما علق أحد المشاركين بأن فشل الأمم المتحدة في أن تؤدي دوراً وثيق الصلة سيدفع البلدان إلى أماكن أخرى طلباً للدعم. وإذا كانت الأمم المتحدة ناجحة في فهم أحداث الربيع العربي والاستجابة لها، فسيثمر ذلك عن فرص هائلة للأمم المتحدة ليس فقط من حيث نظرتها للمنطقة ولكن أيضاً من حيث دفع عجلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة وفي أماكن أخرى. غير أن النجاح سيعتمد على اعتراف الأمم المتحدة بالعناصر المحددة في هذه الأحداث (انظر الإطار ٤).

تأمل أحد المشاركين صعوبة المداومة على المشاركة على المدى الطويل، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي كثيراً ما يتفاعل فقط في أوقات الطوارئ الإنسانية أو الأمنية. وبمجرد انتهاء حالة الطوارئ، يصبح من الصعب تبرير البقاء على الأرض والاستمرار في دعم البلد المعني. وتوضح الصعوبة ذاتها عند تأمل العمليات الديمقراطية، نظراً لطول الفترة الزمنية اللازمة لتأسيس الديمقراطيات، مما يشير إلى الحاجة إلى رؤية دعم الديمقراطية كعملية مستمرة وليست كعملية يدفعها الحدث. وناقش المشاركون أيضاً التوترات التي تنشأ في حالات ما بعد الصراع بين حقوق الإنسان والقرارات المتخذة بالوسائل الديمقراطية، مما قد يحد من نطاق الحقوق المحمية من أجل ضمان الأمن. وبموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعديد من الدساتير الوطنية، فإن التهديدات الأمنية قد تبرر بعض القيود المفروضة على الحريات والحقوق الفردية. ومع ذلك، فقد شدد المشاركون على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التشديد على أن القرارات التي تتخذها الهيئات المنشأة بالسبل الديمقراطية ينبغي أن تتماشى دائماً مع مبادئ حقوق الإنسان.

#### الإطار ٤: الربيع العربي: العوامل الرئيسية في التحولات السياسية

- أصبحت الديمقراطية في ذاتها يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها حق من حقوق الإنسان وصارت يُنادى بها على هذا الأساس.
- أثبت المجتمع المدني أنه محرك العملية، كما يحظى الشباب بقدرة خاصة على التأثير.
- لعبت النساء دوراً حاسماً، كما أشار البعض إلى أن المجتمع الدولي لم يعِ ضخامة عدد النساء المشاركات في الثورات وتنوعهن.
- كان دور الدين هاماً، وربما شكّل معضلة للمجتمع الدولي الذي يعطي الأولوية للفهم العلماني القانوني لمفهوم حقوق الإنسان. وُزعم أن وضع الدستور وتنفيذ الإطار الديمقراطي يتطلبان عملية تعكس حقاً الأصوات التي تمثل جزءاً من الديمقراطية.
- يجري استجواب المؤسسات التقليدية كالأحزاب السياسية والبرلمان ليس بسبب ارتباطها بالحكومات القديمة، ولكن بسبب افتقارها للفاعلية. ومع ذلك حذر المشاركون من اعتبار فشل الهياكل السياسية ذريعة لرفض العمل معها بدلاً من تعزيز المؤسسات على المدى الطويل.

إذا أرادت الأمم المتحدة استخدام ميزات النسبية لدعم العمليات الديمقراطية، فعليها إيجاد طريقة لتحسين استخدام ما تمتلكه من جوانب القوة الواقعة تحت تصرفها بالفعل. وهي تشمل ما يلي:

- سلطة وضع المعايير: الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الرئيسية المناط بها وضع معايير القانون الدولي. ولهذه السلطة قيمة خاصة في فرض قيود على حجة النسبية الثقافية في مجال حقوق الإنسان وستلعب بلا شك دوراً مماثلاً في مجال الديمقراطية. وفي حين أن الحاجة إلى توافق الآراء بين الدول الأعضاء تميل إلى إفراز معايير وحلول مبنية على القاسم المشترك الأدنى، فقد نجح الأمين العام في استخدام مذكراته التوجيهية (مثل المذكرة التوجيهية للديمقراطية) كوسيلة لتعزيز خطة الديمقراطية داخل الأمم المتحدة.
- سلطة عقد الاجتماعات، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي: للأمم المتحدة سلطة هائلة لعقد الاجتماعات أينما ومتى أرادت أن تمارسها. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تحاول استخدام هذه السلطة للسيطرة على عملية
- ما، بل ينبغي عليها أن تسمح للعمليات بالتقدم بالسرعات التي تناسبها. وينبغي أن يكون هدف الأمم المتحدة وغيرها هو الإبقاء على النقاش حول الديمقراطية والحقوق مفتوحاً بدلاً من محاولة التحدث نيابةً عن المجتمعات أو تمثيلها. ودعا أحد المشاركين إلى التركيز على تجارب بلدان الجنوب من خلال إشراك المزيد من البلدان المتلقية في المناقشات.
- سلطة الشرعية: تشكل شرعية الأمم المتحدة جزءاً كبيراً من قوتها. واعتقاد الشعوب في شرعية منظمة ما هو مصدر قوة لها، لا سيما بالنسبة لمنظمة مثل الأمم المتحدة التي لا تملك سوى الاعتماد على قوة الإقناع، بدلاً من الحوافز الأخرى (كالمالية والعسكرية) لممارسة التأثير.
- القدرة على الحماية: رغم صعوبة تنفيذها وعدم استخدامها بالقدر الكافي، تُعد هذه القدرة أحد جوانب القوة الهامة للأمم المتحدة.
- القدرة على النشر: تتمتع الأمم المتحدة بقدرة هائلة على نشر الرسائل وتوزيعها في جميع أنحاء العالم من خلال شبكتها العالمية واسعة النطاق. ويمكن

# اتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى سيادة القانون

ركزت الجلسة الثالثة على اتساق الأمم المتحدة من عدد من الزوايا: الاتساق المفاهيمي لنهج الديمقراطية القائم على حقوق والاتساق في تنفيذ الأمم المتحدة، والاتساق في النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في إشراك المجتمع المدني في شأن مسألة الديمقراطية.

**الإطار ٥: تعزيز الروابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة**  
عند دراسة كيفية التقريب بين وكالات وإدارات الأمم المتحدة لتقوية الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، قُدم عدد من الاقتراحات:

- التشديد على مفهوم الصلة التي لا تنفصم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان من أعلى قمة الأمم المتحدة.
- بذل الجهود الإضافية لنشر نهج حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية في مجال التنمية.
- إدماج نهج حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية في البرامج والمشاريع ذات الصلة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.
- ضمان قدر أكبر من الكفاءة المهنية، لا سيما وجود كوادر مطلعة ومدربة تدريباً جيداً من الموظفين في الموقع.
- تخصيص قدر أكبر من التمويل للحكم الديمقراطي القائم على حقوق الإنسان للمساعدة في تحويل بؤرة التركيز.

من حيث الاتساق المفاهيمي، رأى الاجتماع أن الصلات بين حقوق الإنسان والديمقراطية قد تحددت بوضوح في كل من الكتابات الأكاديمية والأطر المعيارية. وتتألف الهياكل التي يستند إليها الصرح الهش للديمقراطية من إطار لحقوق الإنسان يشمل جميع فئاتها: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن الناحية التنفيذية، يتكون الإطار مما يلي: التصويت والمشاركة السياسية كما هي محددة بوصفها حق من حقوق الإنسان في العهد الدولي ICCPR؛ وإعطاء الأولوية لحرية تكوين الجمعيات والتجمع وحرية التعبير والرأي، بما في ذلك وسائل الإعلام المستقلة؛ وإقامة نظام تعددي تشارك فيها أحزاب المعارضة دون النظر إليها وكأنها عدو ولكن كحافز مستمر لمن هم في السلطة لتحسين أدائهم أو التنحي حين يقرر الناخبون ذلك؛ ونظام دستوري يعلي حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحماية الأقليات، وحقوق الإنسان التي يحميها الدستور ضد تجاوزات الأغلبية المؤقتة.

زيادة ذلك إلى الحد الأقصى إذا استغلت المنظمة تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

- القدرة على الإلهام: يمكن للأمم المتحدة تزويد القادة بالإلهام والقوة، وهو ما اتضحت أهميته حتى الآن بشكل خاص فيما يخص قضايا حماية البيئة. ويمكن لخطة حقوق الإنسان والديمقراطية الاستفادة من هذه التجربة.
- قوة المعرفة: تمتلك الأمم المتحدة قاعدة معلومات هائلة لأفضل الممارسات والدروس المستفادة التي ينبغي استخلاصها ونشرها. ■

وأشار المشاركون إلى الحرج وعدم الوضوح حول الثقل الذي ينبغي أن يُعطى للحقوق العالمية مقابل الحقوق الاستثنائية وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى الاتساق حول أي من حقوق الإنسان ينبغي أن يمنحها المجتمع الدولي الأولوية. وزعم العديد منهم أن الديمقراطية الحقيقية يجب أن تشمل عملية تشاورية وأضافوا إن ضرراً ما قد يقع عندما يتحدث المجتمع الدولي عن الحقوق نيابةً عن الشعوب التي يمكنها أن تعبر عن نفسها - وإن كان المجتمع الدولي قد لا يرتاح لأرائهم. وتساءل أحد المشاركين عن رد فعل الأمم المتحدة إذا سُن قانون يدعم تشويه الأعضاء التناسلية عبر العمليات الديمقراطية بالكامل ويتأييد من الغالبية العظمى من السكان.

وقيل إن دور المجتمع الدولي ينبغي ألا يتمثل في تعزيز نموذج معين للديمقراطية، وإنما مساعدة الناس في عمليات الحوار الشامل والتشاركي من خلال استخدام الأمثلة الجيدة. واقترح آخرون أن الدور المناسب للأمم المتحدة هو تعزيز الحوار حول حقوق الإنسان وضمان توافر الموارد اللازمة لمثل هذا الحوار.

هذه كلها مفاهيم جمعتها وثائق الأمم المتحدة بما في ذلك جدول أعمال الأمم المتحدة لإرساء الديمقراطية (بترس غالي، ١٩٩٦) والمذكرة التوجيهية الأحدث للأمم المتحدة عن الديمقراطية (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ ب). ومع ذلك، تساءل المشاركون عن معنى ذلك عملياً بالنسبة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، أين ستجد الأمم المتحدة الموارد كي تحتل الديمقراطية أولوية عالية بالقدر الكافي في منظومة الأمم المتحدة لضمان السلسلة المتصلة للمشاركة اللازمة.

يتمثل أحد المخاوف ذات الصلة في أن مكاتب الأمم المتحدة المختلفة تشغل نقاطاً مختلفة في السلسلة المتصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. أما مفهوم "أمم متحدة واحدة" فلا يزال - رغم اختلاف الآراء - ليس سوى مفهوماً أكثر من كونه واقعاً ملموساً، وقد أثر ذلك على قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم على المدى الطويل، بالنظر إلى أن التحولات الديمقراطية تكون غير مكتملة وغير مستدامة إذا لم تشتمل على إصلاحات مؤسسية مناسبة.

#### الإطار ٦: نيبال: أهمية الحوار في بناء الديمقراطية

يوضح مثال نيبال أهمية الحوار في بناء إطار ديمقراطي للبلد، فضلاً عن دور المعايير الدولية. فبعد توقيع معاهدة السلام عام ٢٠٠٨، كُلفت الجمعية التأسيسية النيبالية المنتخبة حديثاً بكتابة دستور جديد. ونظراً للسياق متعدد الثقافات فيما بعد الصراع والذي كانت الجمعية تعمل في ظله، فقد ألزمتها الدستور المؤقت باتخاذ قرارات بتوافق الآراء. وتجاوز هذا المفهوم الشامل التعريفات الإجرائية والموضوعية للديمقراطية. فوصل إلى الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التداولية بوصفها وسيلة لاتخاذ القرارات.

نظراً لحالة تفتت المجتمع، وافق أعضاء الجمعية التأسيسية على أنه، نظراً إلى أن نيبال قد صدقت على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فإن ديباجة الدستور يجب أن تعترف بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تم وضع إطار يستند إلى الحقوق يمكن أن يوافق عليه الجميع ليناقدوا بعد ذلك كيف يمكن أن ينجح ذلك الإطار في سياق نيبال. وضُرب مثال على ذلك بمسألة الجنسية، المعترف بها في القانون الدولي. وفي نيبال، كانت صياغة نص الحقوق فيما يتعلق بالجنسية تمتاز بالشمولية والديناميكية، مما يضمن الحقوق لجميع المجموعات المعترف بها في نيبال واعتبار التعامل مع أي شخص كمنبوذ في أي سياق جريمة. ويعتبر نطاق هذه الحقوق وسيلة استثنائية للتحويل الاجتماعي في نيبال.

حيث تضمن إدراك الشعوب لما يجب القيام به وتدير التوقعات بشأن ما يمكن تحقيقه. ونظراً لذلك، اقترح المشاركون أن تركز المنظمات الدولية على تعزيز البرلمان للمساعدة في جعله جزءاً من الحل من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة وتعزيز دورها في البرلمان، مع ضمان وجود مساحة كافية للمعارضة في الإجراءات البرلمانية، ووضع وتطبيق مدونات قواعد السلوك والأخلاق البرلمانية التي توصل القيم إلى الناخبين، مع ضمان احترام حرية التعبير، والتركيز على الشفافية وسهولة الوصول الجمهور إلى البرلمان. ■

وقيل أيضاً إن دور المجتمع الدولي يتمثل في تقديم مساهمة موضوعية استناداً إلى القانون والمبادئ الدولية. علاوة على ذلك، يجب أن تتوافر الآليات الداخلية في الأمم المتحدة للتعليم من عملها ولتوجيه الأمم المتحدة نحو الأهداف التي تتماشى مع المبادئ والأهداف الأساسية لها، بدلاً من أن توجهها الأحداث. وبالتالي فإن دور المجتمع الدولي لا يقتصر فقط على تعزيز الحوار وإتاحة الموارد اللازمة، ولكن يشمل أيضاً لعب دور بناء من خلال الانخراط في مشاورات وتبادل الخبرات الدولية، مع الإصرار على القواعد والمعايير المقبولة دولياً.

ناقش المشاركون الاتساق بين المنظمات الإقليمية والدولية في مشاركتها المدنية في البلدان التي تمر بالتحويلات الديمقراطية. ويتمثل أحد التحديات في الحاجة إلى تواجد ثابت في البلاد للحفاظ على علاقة فعالة مع المجتمع المدني. وذلك ليس متاحاً لجميع وكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك بالنسبة للأمم المتحدة يشكل التواجد داخل البلاد تحدياً حيث يُطلب من بعض الوكالات العمل بشكل وثيق مع الحكومة، لذلك فاعتبارها متحالفة بشكل مباشر أو غير مباشر مع المعارضة سيجعل موقفها مزعزجاً للغاية. وأوصي بأن هناك حاجة إلى جهود على نطاق الأمم المتحدة برمتها لتحسين الدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تسعى بإخلاص إلى تحقيق الديمقراطية وأهداف حقوق الإنسان، حتى عندما تقع تلك المنظمات تحت ضغط هائل من جانب الحكومة. وذكر أحد المشاركين أن بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تتيح فرصة هائلة لزيادة دور منظمات المجتمع المدني وبروزها على الساحة.

وركزت المناقشة على الخوف من أن المنظمات الدولية تقتصر إلى المعرفة الكافية حول كيفية التعامل مع البرلمانات وكثيراً ما وجدت أنه من الأسهل العمل مع المجتمع المدني. ومع ذلك، فالبرلمانات تنهض بدور فريد في بناء ديمقراطية مستدامة تقوم على سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى دورها في التشريع، تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في التربية المدنية،

# الاستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات

### العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

الاعتراف بالترابط المتبادل بينهما: اتفق المشاركون على أن الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان هي صلة متبادلة ومعقدة وتعتمد على الطرفين ويستمد كل طرف فيها الدعم والتكافل من الآخر - ويرى بعض المشاركين أن المصطلح الأنسب الذي يجب استخدامه لوصفها هو أنها صلة "يؤسسها الطرفان". فلا يمكن تعريف الديمقراطية دون حقوق الإنسان. ولا يمكن حماية حقوق الإنسان بشكل فعال إلا في دولة ديمقراطية. والديمقراطية الوظيفية التي تستوعب التنوع وتعزز المساواة وتحمي الحريات الفردية أصبحت على نحو متزايد أفضل رهان ضد تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الأفراد وما يترتب على ذلك حتماً من انتهاك حقة الإنسان. وفي المقابل، ينبع أكبر قدر من الحماية لحقوق الإنسان من إطار ديمقراطي مستدام يركز على سيادة القانون.

### الاستجابة لدعوات إقامة الحكم الديمقراطي

والحقوق: إن الدعوة المثيرة للتغيير التي عمت أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط اعتُبرت مزيجاً من الدعوة إلى الحكم الديمقراطي المستدام والشامل والدعوة إلى نيل الحقوق. ويُنظر إلى الإصلاحات الديمقراطية واستعادة حماية حقوق الإنسان كشرطي الرؤية الرامية إلى التغيير. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان تحرزان تقدماً على الصعيد العالمي: فهناك المزيد من الانتخابات الديمقراطية الحرة التي تجري في جميع أنحاء العالم، كما يتم رصد حقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى. كذلك حدث تقدم في آليات حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد نجح الربيع العربي في إعادة تشييط مجتمع دعم الديمقراطية، مما شجع الناس على العمل وأكد للمجتمع الدولي أنه يسير على الطريق الصحيح في جهوده لإعطاء الأولوية لهذه المسألة.

تعميق فهم نهج الديمقراطية القائم على الحقوق:

وجد المشاركون صعوبة في مفهوم نهج الديمقراطية القائم على الحقوق. وفي حين أن نهج التنمية القائم على الحقوق قد غيّر من نوعية المساعدة الإنمائية بشكل مباشر، إلا أن نهج الديمقراطية القائم على الحقوق، على الرغم من أنه صحيح أيضاً، قد ثبت أنه أكثر صعوبة. والديمقراطية نظام معقد يستغرق وقتاً طويلاً. ومع ذلك، فإن وصفه بأنه الشكل "الأقل سوءاً" للحكم هو مجرد صياغة أخرى لعبارة "الأفضل رغم كونه صعباً وليس سهلاً". وأثناء بناء الديمقراطية، من الضروري أن نتذكر أن "النجاح العملي" و"الفعالية" و"الكفاءة" يجب أن تكون من بين سماتها التأسيسية.

دعم عملية بناء الديمقراطية المستدامة والقائمة

على الحقوق: نوقشت مسألة الاستدامة أيضاً، إذ أشار المشاركون إلى أن بناء نهج الديمقراطية القائم على الحقوق يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً. كما أنها ليست عملية تراكمية تسير في خط مستقيم، بل من الممكن أن تنهار بسهولة. ويمكن لتيار اجتثاث الديمقراطية الزاحف أن يتخذ شكل تعديلات صغيرة لكنها تؤثر على العناصر الهامة للهيكل السياسية. وتتطلب الديمقراطية المستدامة القائمة على الحقوق، من بين أمور أخرى، أن يكون المواطنون على دراية بحقوقهم، وأن يتم تشجيع المشاركة السياسية العامة من خلال الانتخابات والمشاركة النشطة في الحكم المحلي، فضلاً عن ضمان المساءلة المؤسسية والشفافية.

### دور الأمم المتحدة في تعزيز ودعم نهج الديمقراطية القائم على الحقوق

لعب دور فعال في الدعوة: حدد المشاركون مصدراً للتوتر في منظومة الأمم المتحدة بين ما إذا كانت الأمانة ملزمة بالقدر الأدنى من إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أم أنه بوسعها أن تعمل بشكل مستقل كإحدى أصحاب المصلحة المستقلين في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وتأييداً للخيار الأخير، تنص المادة 99

من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي". (الأمم المتحدة، ١٩٤٥). يعني ذلك أن الأمين العام لديه مسؤولية جلية، تحدد أيضاً موقف الأمانة العامة للأمم المتحدة بأكملها.

إذا كانت الأمم المتحدة تعزم اتخاذ أي إجراء بشأن أي قضية، فيجب أن تكون مسلحة بالقيم والقواعد العالمية. يتمثل جزء من دور الأمم المتحدة في الإضافة إلى تطوير معايير وسياسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتمثل المذكرة التوجيهية بشأن الديمقراطية خطوة رئيسية في هذا الصدد. وكان الأمين العام قد قام بإعداد هذه الوثيقة بصفته المستقلة، ومن ثم فهي وثيقة رفيعة المستوى باللغة التأثير. وثمة اعتراف بأن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية تولي زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان والديمقراطية، استناداً إلى الخبرة العالمية.

تحديد نطاق دور الأمم المتحدة في الدعوة في جميع أنحاء العالم: تناولت كل دورة من دورات المائدة المستديرة مسألة مدى عمق مشاركة الأمم المتحدة في الدعوة للديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان. كان التحيز عموماً لصالح المشاركة المدروسة، مع المراعاة التامة للظروف، ولا سيما اشتراط الملكية الوطنية. حيثما يكون المجتمع قادراً على إجراء حوار بمفرده، فإنه ينبغي علي الأمم المتحدة أن تركز على تسهيل ذلك الحوار وإثرائه بالخبرة الدولية. ويمكن للأمم المتحدة أيضاً أن تفعل الكثير لتقوية الطبيعة الشاملة للحوار المجتمعي من خلال توفير منتديات إضافية للمشاركة في الحوار، لا سيما تلك التي تصل إلى الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع.

استكشاف العلاقة الممكنة للأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية: أثير الانتباه حول العلاقة الحصرية غالباً والتي تربط الأمم المتحدة بالسلطة التنفيذية في البلدان التي تعمل فيها. ولا ينبغي قبول ذلك كقاعدة، بل ينبغي أن تحاول الأمم المتحدة تشكيل مجموعة أوسع من العلاقات، بما في

ذلك العلاقات مع البرلمانات والمجتمع المدني - وخاصة العلاقات مع النساء وغيرهن من الفئات المحرومة. وفي السياق نفسه، من الممكن زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة من خلال تعميق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي وضعت بالفعل معايير إقليمية وأطراً معيارية للديمقراطية.

سد الفجوة بين البيانات والعمل: إن الانتقال من بيانات السياسات إلى التنفيذ العملي أمر معقد. وتفضل الأمم المتحدة، شأنها شأن الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، التركيز على الأحداث بدلاً من العملية كي لا تتجاوز كونها مزوداً للخدمة وتدخل إلى عالم السيادة. ويصعب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تشارك بعمق في مسائل مثل أنظمة الحكم أو وضع الدستور وهي أمور لها تأثير حاسم على مستقبل البلاد. وينبغي أن يستند أي دعم دولي على القيم والمعايير العالمية، وأن يوفر أيضاً المعرفة المقارنة حول الأساليب التي نجحت أو لم تنجح في أماكن أخرى. وهناك حاجة إلى الاتساق الهيكلي للأمم المتحدة ليس فقط في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية: فهي مشكلة أوسع نطاقاً يتعين على الأمم المتحدة معالجتها على أساس مستمر.

المشاركة في حالات الفجوات في النظام الدستوري الديمقراطي: تداول اجتماع المائدة المستديرة دور الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى عند وقوع تمزق في النظام الدستوري أو الانتقال غير الدستوري لسلطة الحكومة عقب الانتخابات الديمقراطية. وفي حين اتبعت معظم المنظمات الإقليمية نهج سياسة عدم التسامح في هذا الصدد، بقيت الأمم المتحدة غالباً المنظمة الوحيدة التي تشارك وتقدم المساعدة في مثل هذه الحالات، معرضةً بذلك نفسها إما لانتقادات بدعوى التدخل في الشؤون الداخلية أو التعاضى عن التمسك غير الدستوري بالسلطة السياسية. ويؤدي ذلك إلى تساؤلات حول ما إذا كانت الأمم المتحدة يجب أن تصر على صياغة نهج متسق ومنظم لجميع الحالات اعتماداً على قواعد ومبادئ الديمقراطية أو انتهاج نهج أكثر دقة لكل حالة على حدة.

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة

ورغم أن الحجة الأخيرة بدت ذات ثقل أكبر، كان هناك اعتراف بأن عدم الاتساق من الممكن أن يضر بمصداقية الأمم المتحدة.

## التوصيات

انبثقت التوصيات الرئيسية التالية عن مناقشات اجتماع المائدة المستديرة:

١. إن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان علاقة معقدة وتكافلية يقوم على تأسيسها الطرفان. ويُعد نهج الديمقراطية القائم على الحقوق والمرتكز على سيادة القانون الضمانة الأكثر اتساقاً ضد وقوع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي على الأمم المتحدة التجاوب مع الدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي عند ظهورها والمشاركة في عمليات بناء الديمقراطية المستدامة والقائمة على حقوق الإنسان.

٢. يتأثر نجاح مسعى بناء الديمقراطية تأثراً مباشراً بالطبيعة الشاملة والتشاورية لعملية وضع الدستور، كما توفر معايير حقوق الإنسان أساساً تفصيلياً لهذه العمليات. وينبغي على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لضمان الإدراج والمشاركة الفعالة في عملية وضع الدستور ويجب عليها تحديد الموارد الملائمة والكافية لدعم هذه العمليات على المدى الطويل.

٣. يجب على الأمم المتحدة تحديد الأصول الموجودة وتعبئتها داخل منظومتها والعمل بطريقة موحدة وذلك لتحسين حشد قدرتها الفريدة على تعزيز العمليات الديمقراطية القائمة على الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالفئات المحرومة والمثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك النساء والشباب.

٤. ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تولي زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان وكيف أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها هي جزء من الإطار الأساسي للحكم

الديمقراطي الفعال. وينبغي على الأمم المتحدة النظر في عملية استعراض الأقران من أجل الديمقراطية لتقييم مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها التي قطعتها لشعوبها بموجب ما صادقت عليه من معاهدات دولية لحقوق الإنسان. وفيما يلي ملخص لاستنتاجات وتوصيات أكثر تحديداً وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي على أساس حقوق الإنسان،
- وتصورات عن الأمم المتحدة والميزة النسبية للأمم المتحدة،
- واتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى حقوق الإنسان.

### بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي على أساس حقوق الإنسان

يتأثر نجاح بناء الديمقراطية تأثراً مباشراً بالطبيعة الشاملة والتشاورية لعملية وضع الدستور، كما تتأثر بالقدر ذاته بالمحتوى النهائي للدستور. وتوفر معايير حقوق الإنسان وتشريعاته أساساً تفصيلياً للعمليات الشاملة والتشاورية، ولمضمون ما يرد في الدستور. وفيما يخص الأخير، تشمل الحماية الموضوعية طبيعة الحقوق التي يجب احترامها وحمايتها وتعزيزها والوفاء بها، وكذلك وجود المؤسسات اللازمة لضمان وجود علاج عملي لانتهاكات حقوق الإنسان. وأي إطار للحكم لا يقوم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية سيكون خالياً من العناصر الأساسية للديمقراطية الفاعلة.

- ومن ثم يتعين على الأمم المتحدة تحديد الموارد المناسبة والكافية لدعم عملية وضع الدستور طويلة الأجل بغرض ضمان حماية حقوق الإنسان وضمان أن العملية المراعية للأصول القانونية - والتي تستند إلى إطار حقوق الإنسان - تحدد إجراءات عادلة بحيث يمكن معالجة المظالم وانتهاكات القانون وحل الصراعات الاجتماعية حلاً سلمياً.

- ينبغي على الأمم المتحدة أن تسعى أيضاً لضمان الإدراج والمشاركة الفعالة في عملية وضع الدستور من خلال أوسع تمثيل ممكن للمجتمع.
- يحتاج جميع المشاركين في عملية وضع الدستور ما يكفي من الوقت للنظر في مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي يجب معالجتها في الدستور الجديد. وينبغي للمجتمع الدولي الامتناع عن الضغط لتقليل الوقت المستغرق لوضع الدستور. فالإقدام على ذلك يُحتمل أن يحد من فعالية العملية ويقلل من الجودة الملموسة للوثيقة النهائية.
- ينبغي أن يركز دور الأمم المتحدة في عملية وضع الدستور على تعزيز الحوار وإعطاء صوت لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في العملية السياسية، بما في ذلك تحديداً الفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع.

## انساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى حقوق الإنسان

- ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تولي زمام المناقشة حول عالمية حقوق الإنسان وكيف أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها تشكل جزءاً من الإطار الأساسي للحكم الديمقراطي الفعال. ولا توجد هناك أي منظمة أخرى لديها الشرعية لتولي هذا الدور. ويمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة والأمين العام أن يؤديا دوراً في تعزيز السياسة، دون الحاجة إلى اللجوء إلى القاسم المشترك الأدنى.
- ورغم عدم وجود صيغة واحدة لإنشاء الحكم الديمقراطي وأدائه وتطوره، ينبغي على الأمم المتحدة ألا تتردد في شجب الحالات التي يتهاوى فيها الحكم الديمقراطي وتُنتهك حقوق الإنسان شجياً قوياً.
- ينبغي على الأمم المتحدة التحرك، من خلال جميع الآليات والعمليات ذات الصلة، لتشجيع الدول التي لم تتحول بعد إلى الديمقراطية (أو الديمقراطية بالاسم فقط دون ممارسة فعلية لحماية حقوق الإنسان) لتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية التي من شأنها خلق
- ينبغي للمنظمة أن تقدم المعارف والخبرات المقارنة المستمدة من العمليات الشاملة والتشاركية لوضع الدستور، وخاصة تلك المستقاة من الجنوب العالمي.
- ينبغي على الأمم المتحدة الاستفادة من الخبرات ذات الصلة بمختلف جوانب وضع الدستور من داخل منظومتها، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يمتلك زمام المبادرة في مجال حقوق الإنسان. وكذلك من المنظمات الحكومية الدولية المشاركة في حوار سياسي شامل، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.
- ينبغي أن تركز الأمم المتحدة أيضاً على الدعوة للعمليات الشاملة والتشاركية ودعمها مالياً.

## تصورات عن الأمم المتحدة والميزة النسبية للأمم المتحدة

- تحتاج الأمم المتحدة إلى تحديد طرق أكثر إبداعاً لتوسيع المجموعات التي تتفاعل معها من أجل مواجهة المخاوف بشأن التحيز للسلطة التنفيذية ولضمان المشاركة الفعالة في عملية التحول الديمقراطي.

## الملحق ١

### مذكرة المفاهيم وجدول الأعمال المشروح

### لاجتماع المائدة المستديرة الدولي حول

### "الديمقراطية وحقوق الإنسان" ١١-١٢ يوليو/تموز ٢٠١١

نيويورك، ١١-١٢ يوليو/تموز ٢٠١١

## مذكرة مفاهيمية

### أولاً: مقدمة

١. في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٧، طلب الأمين العام وضع إستراتيجية على نطاق المنظمة تحدد بمزيد من الدقة نهج الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية، مع ربط هذه الإستراتيجية بالركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

٢. استجابة للدعوة المذكورة أعلاه من قبل الأمين العام، عُقد اجتماعاً مائدة مستديرة في نيويورك عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠. تمحور أولهما حول "الديمقراطية من أجل التنمية والتنمية من أجل الديمقراطية" في ١٢ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٨. ونظم الاجتماع من قبل إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (DPA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. وقد سعى إلى تحديد مجالات السياسة للعمل المتعدد الأطراف في السياق العالمي الحالي - خصوصاً من طرف الأمم المتحدة - في مجال تعزيز الديمقراطية ودعمها لتعزيز عمليات التنمية المستدامة. وتمحور الثاني حول "الديمقراطية والسلام والأمن" تحت رعاية إدارة الشؤون السياسية (DPA)، وإدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة (DPKO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ١-٢ مارس/آذار عام ٢٠١٠. واستعرض اجتماع المائدة المستديرة عمل الأمم المتحدة في نقطة التقاء المساعدة الديمقراطية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. واستناداً إلى دراسات الحالة التي تشمل أفغانستان ونيبال وتيمور الشرقية وهايتي وغرب أفريقيا، ناقش اجتماع المائدة المستديرة الدروس المستفادة وحدد قضايا مواصلة النظر فيها ومتابعتها.

٣. سيتم عقد اجتماع دائرة مستديرة ثالث، يركز على "الديمقراطية وحقوق الإنسان" من جانب مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (DPA) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. ومن المقرر أن يُعقد في مدينة نيويورك لمدة يوم ونصف اليوم، في ١١-١٢ يوليو/تموز ٢٠١١.

مجتمعات تعددية مفتوحة تعتمد على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمعات، وقانون انتخابي ديمقراطي ونظام قضائي مستقل، وكذلك المجتمعات ذات الجذور المترسخة في الحكم الديمقراطي كما ينعكس في تصويت الناخبين في الانتخابات المفتوحة والنزاهة التي تُعقد بانتظام.

- ينبغي للأمم المتحدة النظر في عملية استعراض الأقران بالنسبة للديمقراطية، على غرار آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وكجزء من الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة، ينبغي تشجيع الدول على الإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتأسيس الحكم الديمقراطي أو لتقوية الأنظمة الديمقراطية بها ولتوضيح كيفية وفائها بالالتزامات التي قطعتها أمام شعوبها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها، وكذلك في دساتيرها وقوانينها. ■

## أ. الخلفية: تعزيز فهم مشترك للمبادئ الديمقراطية ومعاييرها وقيمتها

٤. تطورت النظرة لمفهوم الديمقراطية وفهمه في أبعاده المختلفة وعملياته وآثاره بشكل كبير على مر السنين. ومنذ مطلع التسعينيات، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (ويُشار إليها هنا بمصطلح اللجنة) مجموعة من القرارات تتناول جوانب مختلفة من الديمقراطية وتؤكد على مبادئها التي تقوم عليها والمرتبطة بالقيم العالمية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي قمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بوصفها قيم أساسية عالمية غير قابلة للتجزئة ومبادئ للأمم المتحدة.

٥. بالاعتماد على الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان، سعت الجمعية العامة واللجنة إلى تعزيز الفهم المشترك للديمقراطية. وفي العام ٢٠٠٢، اعتمدت اللجنة قراراً تاريخياً حدد عناصرها الأساسية، والتي تشمل:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- حرية تكوين الجمعيات.
- حرية التعبير والرأي.
- الوصول إلى الحكم وممارسته وفقاً لسيادة القانون.
- إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وبالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب.
- نظام تعددي للأحزاب السياسية والمنظمات.
- الفصل بين السلطات.

- استقلال القضاء.
  - الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.
  - إعلام مستقل تعددي حر.
٦. نظراً لأهمية مفهوم الديمقراطية وتعقيده، كلفت اللجنة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتنظيم حلقتين دراسيتين للخبراء عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ حول الروابط المشتركة والاعتماد المتبادل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أثمرت مداولاتها عن فهم أفضل للجوانب النظرية والعملية للديمقراطية كإطار "شمولي" للنظام المجتمعي، يشتمل على أبعاد بشرية ومؤسسية وإجرائية. وشدد على أن الدستورية المعاصرة، المتجذرة في النظم القانونية المحلية في جميع أنحاء العالم، تقر بأن الديمقراطية مرتبطة معيارياً وأخلاقياً بحقوق الإنسان العالمية. أما نتائج الحلقتين الدراسيتين، والتي اعتمدها لاحقاً قرارات الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة وتم تطويرها في وثائق رسمية أخرى، فقد كررت الرابطة الحيوية بين الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسلطت الضوء على التحديات المشتركة بينها، بما في ذلك:

- الوصول إلى السلطة وممارستها بطرق غير ديمقراطية.
- الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- عدم احترام حقوق الإنسان.
- التمييز والممارسات التمييزية، والحرمان من الوصول إلى العدالة من قبل الجماعات المحرومة؛
- التهديدات لأمن الإنسان وتضاؤل سيادة القانون، في جملة أمور، في سياق مكافحة الإرهاب.
- النزاعات المسلحة والعنف.
- الثغرات في القدرات التي تتجلى، في جملة أمور، من خلال مؤسسات الحكم الضعيفة والمختلة وظيفياً.
- غياب المساءلة الديمقراطية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

## مجالات التركيز

١٠. قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٠/٤٧ بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها "يطلب من الأمين العام والمفوض السامي إحالة هذا القرار إلى الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ونشره على أوسع نطاق ممكن" (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٠).
١١. القرار ٢٠٠٢/٤٦ بشأن التدابير الإضافية لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها "يشجع على إيلاء اهتمام خاص لتوصية الأمين العام بشأن ضرورة قيام الأمم المتحدة بالعمل على تطوير برامج المساعدة الديمقراطية المتكاملة والاستراتيجيات القطرية المشتركة المملوكة محلياً والتي تشترك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية". كما يدعو القرار إلى "مشاركة المعلومات وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وذلك لتيسير تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها". كما أنها "تشجع على تطوير الخبرات الديمقراطية العريضة المستقاة من جميع مناطق العالم" (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢).
١٢. في ضوء الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، يهدف اجتماع المائدة المستديرة إلى مراجعة وإعادة التأكيد على الإجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان الاتساق والكفاءة على مستوى المنظومة، وكذلك لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ عناصر القرار.
١٣. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستركز جلسات العمل على المواضيع التالية:
- أ. دور حقوق الإنسان في بناء الديمقراطية في حالات تغير الأنظمة والأخطار التي تتهدد الديمقراطية تشمل القضايا التي ستناقش في إطار هذا الموضوع:

٧. بينما تسعى الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم الكافي للبلدان التي تواجه حالات خطيرة تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ورفاهية سكانها، تنشأ الحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة ومتسقة وسريعة الاستجابة لمساعدة عمليات إرساء الديمقراطية والتحديات التي تكتنفها. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات على الاعتراف الكامل بالتفاعل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى النحو المبين في المذكرة التوجيهية للأمين العام عن الديمقراطية: "تواجه الأمم المتحدة حالياً تحدياً ثلاثياً وهو بناء أو استعادة الديمقراطيات، والحفاظ على الديمقراطيات، وتحسين نوعية الديمقراطيات" (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ ب).

## ٣. الأهداف ومحور التركيز

٨. يتيح اجتماع المائدة المستديرة الفرصة لتحليل الجوانب المعاصرة للروابط بين للديمقراطية وحقوق الإنسان وأهميتها بالنسبة لعمل الأمم المتحدة ضمن إطار عالم اليوم. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يسهم الاجتماع في تنمية استراتيجيات وسياسات الأمم المتحدة الرامية إلى توطيد الديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان. وينبغي أن يتناول اجتماع المائدة المستديرة التحديات المختلفة التي تكتنف الديمقراطية والتي ترتبط بالعجز في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى التطورات الأخيرة في أجزاء كثيرة من العالم وبالاعتماد على الدروس المستفادة من التجارب الوطنية.
٩. البحث عن استجابات عملية موجهة نحو السياسات ينبغي أن يمثل إطاراً للنقاش وأن يوجهه، مما يمكن اجتماع المائدة المستديرة من المساهمة في وضع إطار عالمي فعال ومقبول لتقديم المساعدة الديمقراطية ضمن إطار سياسة متسقة لمشاركة الأمم المتحدة.

- الديمقراطية - الدستورية - الحكم الرشيد - مشاركة الأمم المتحدة في عمليات صنع الدستور وإصلاح الدستور.
- الديمقراطية والسيادة - السيادة كمسؤولية.
- مكافحة الإقصاء الاجتماعي - مشاركة الفئات المحرومة في الحكم (الفقراء، البعد الخاص بالأنوع الاجتماعي، الأقليات).
- الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحق التصويت، والحق في المساواة في الحصول على الخدمات العامة.
- الشفافية والمساءلة كما هي مستمدة من حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون الداعمة لها.
- المجتمع المدني كوسيلة لتحقيق الديمقراطية وحقوقي الإنسان.
- تجميع السلطة في يد السلطة التنفيذية - تكرار الاعتقاد في الفعالية الأكبر للحكم الاستبدادي مقابل الديمقراطية.
- انتهاكات/الحرمان من حقوق الإنسان في ظل الحكم الاستبدادي أو الشعبي.
- بناء إطار الحكم الديمقراطي - التوفيق بين حكم الأغلبية وحقوقي الأقليات - تقاسم السلطة وتحديات حقوق الإنسان.
- التدابير الانتقالية نحو إطار مؤسسي ديمقراطي.
- ضمان سيادة القانون - المساءلة والحق في معرفة الحقيقة والمصالحة.
- مشاركة المجتمع المدني في العمليات الانتقالية.
- رد الفعل على التغييرات غير الدستورية في الحكومات (الانقلاب العسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً؛ والإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً من جانب الجماعات المنشقة المسلحة والحركات المتمردة والمرترقة؛ ورفض نقل السلطة إلى الحزب الفائز بعد الانتخابات العادية الحرة والنزيهة).

## المشاركون والخبراء

١٤. يجتذب اجتماع المائدة المستديرة خبراء معترفاً بهم دولياً وممارسين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي والعلاقات الدولية، من مناطق جغرافية مختلفة، وكذلك ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وسيتم تحديد الخبراء من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

## تنظيم العمل

١٥. سيطلب من الخبراء الذين يقدمون العروض التقديمية في كل دورة تقديم أوراق عمل موجزة تعرض نظرة عامة على الموضوعات الموكلة إليهم وصياغة توصيات تتعلق بالسياسة العامة وبالإجراءات مستقبلاً. وعقب عرض موجز لكل ورقة، سينخرط المشاركون في مناقشة عامة. ■

- إعلان ٢٠٠٠ بشأن إطار استجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغييرات غير الدستورية للحكومة.
- ب. نظرة البلدان المتلقية لدور الأمم المتحدة وتأثيرها على تعزيز نهج الحكم القائم على الحقوق
- النظرة للأمم المتحدة ونهجها إزاء مساعدة الديمقراطية.
- الميزة النسبية للأمم المتحدة مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى.
- كيفية موازنة نهج الأمم المتحدة في الحكم القائم على الحقوق مع متطلبات البلد/الكيان المعني.
- ج. اتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى سيادة القانون
- مفهوم شمولي للديمقراطية - الفرص والتحديات المشتركة في مواجهة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوقي الإنسان.

## جدول الأعمال اجتماع المائدة المستديرة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ١١-١٢ يوليو/تموز ٢٠١٠، نيويورك مقر الأمم المتحدة

نظمه مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

بمساهمة من البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

الاثنين، ١١ يوليو/تموز ٢٠١١

٠٨:٣٠ التسجيل

٠٩:١٥ افتتاح اجتماع المائدة المستديرة

السيد إيفان سيمونوفيتش، مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان  
اليزابيث سبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية  
الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

٠٩:٤٥ نظرة عامة

البروفيسور دزيدك كيدزيا، جامعة بوزنان  
"الديمقراطية وحقوق الإنسان: تحديات وفرص للأمم المتحدة".

١٠:٠٥ المناقشة

١٠:٤٥ استراحة قهوة

١١:٠٠ الجلسة ١: دور حقوق الإنسان في بناء الديمقراطية في حالات تغيير الأنظمة والمخاطر التي تتهدد الديمقراطية

- وضع الإطار الدستوري وإطار الحكم

الرئيس: معالي السفير كريستيان ستروغال، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة في جنيف  
المتحدثون: البروفيسور لويس أوكوين، جامعة تافتنس  
البروفيسور غابور هاماي، جامعة بودابست  
البروفيسور تيانجانا مالوا، جامعة ولاية بنسلفانيا

استناداً إلى خبراتهم في تيمور الشرقية وهنغاريا والاتحاد الأفريقي، سيناقش أعضاء اللجنة المسائل الإستراتيجية وتلك المتعلقة بالسياسات والجوانب التشغيلية والمسائل على مستوى البحوث فيما يخص:

- كيف تتعامل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع التغييرات غير الدستورية للحكومة أو المنازعات الانتخابية.
- دور المجتمع المدني والجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية الحكومية في بناء إطار شامل للحكم الديمقراطي في أعقاب تغيير الأنظمة.

- الحاجة إلى ترتيبات الحكم الانتقالي ونطاقها.
- كيفية المساعدة في تحديد ووضع النظام الأكثر ملاءمة للحكم، بما في ذلك ترتيبات تقاسم السلطة.
- كيفية إبراز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، ضمن جهود الإصلاح الدستوري.
- العدالة الانتقالية: المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان: تقديم الجناة إلى العدالة، والحق في معرفة الحقيقة والمصالحة، والتعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى آليات العدالة للتعامل تحديداً مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف النساء ذوات الصلة بالنزاع.

١٣:٠٠ الغداء

٠٢:٣٠ الجلسة ٢: نظرة الدول الشريكة لدور للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتأثير ذلك على تعزيز نهج

#### الحكم القائم على الحقوق

الرئيس: اليزابيث سيبهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية  
المتحدثون: السفير كريستيان ستروغال، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة في جنيف  
الدكتور عزة كرم، مستشار أول، الثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان  
السيد إبراهيم ليتوم أسماني، جمعية القانون في كينيا

استناداً إلى خبراتهم في العالم العربي وكينيا ومنطقة منظمة الأمن والتعاون، سيتناول أعضاء اللجنة:

- النظرة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ونهجها إزاء المساعدة الديمقراطية على أساس حقوق الإنسان.
- الميزة النسبية للأمم المتحدة مقارنةً بالجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى.
- كيفية موازنة نهج الأمم المتحدة في الحكم القائم على الحقوق مع متطلبات البلد/الكيان المعني.

٠٣:٣٠ استراحة قهوة

١٥:٤٥ استئناف مناقشة الجلسة

١٦:٤٥ ختام وختام خلاصة اليوم الأول

١٧:٠٠ نهاية اليوم الأول

الثلاثاء، ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١

٠٩:١٥ الجلسة ٣: اتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم الديمقراطي المستدام استناداً إلى سيادة القانون

الرئيس: السيدة جيرالدين فريزر - موليكيتي، مدير الممارسات، مجموعة الحكم الديمقراطي، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسياسات التنمية (BDP)

المتحدثون: البروفيسور ستيفن ماركس، جامعة هارفارد

السيد وينلاك واهيو، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

البروفيسور وارن كريستي، كلية وليام وماري

السيد روجير هويزنغ، الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)

استناداً إلى خبراتهم في فيرغيزستان ودارفور ونيبال وغيرها، يتناول أعضاء الجلسة:

- مفهوم شمولي للديمقراطية - الفرص والتحديات في مواجهة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.
- الشفافية والمساءلة كما هي مستمدة من حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وداعمة لها.
- المجتمع المدني كوسيلة لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والحفاظ عليها.

١١:٣٠ استراحة قهوة

١١:٤٥ ختام والخلاصة

الرئيس: السيد رولاند ريتش، الرئيس التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

١٣:٠٠ حفل استقبال تستضيفه البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

٠٣:٠٠ نهاية اليوم الثاني

## الملحق ٢

### الملاحظات التمهيدية للسيد إيفان سيمونوفيتش مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان

الخبراء الأجلاء،  
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن ألقى كلمة في هذا الاجتماع حول الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون السياسية والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. يكتسب هذا الاجتماع أهمية خاصة إذ يسعى لاستكشاف الترابط والصلات بين الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وأعتقد أن معظم الناس يتفقون على أن النظم السياسية الديمقراطية يجب ألا تكون مجرد إطار لتحديد صلاحيات وحدود مؤسسات الدولة وكيفية عملها معاً، ولا مجرد تحديد للإجراءات الواجب إتباعها في إجراء الانتخابات التي تركز على أمور كالأهلية للتصويت، والترشح للانتخابات. بدلاً من ذلك، يجب أن يركز الحكم الديمقراطي الناجح حتماً على تعزيز وحماية

حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فدون هذه الحماية لا يمكن أن يكون للديمقراطية أي وجود ذي معنى. ولا يمكن إلا للدولة الملتزمة بحماية الحريات الفردية والمساواة وكرامة الإنسان أن تصبح في نهاية المطاف بلداً حراً وديمقراطياً على أرض الواقع.

كي تتجح الدولة الديمقراطية بشكل مُرضٍ يجب أن تقدم أيضاً رؤية لحياة أفضل لمواطنيها والمقيمين بها، لكل فرد منهم على حدا وبالاشتراك مع آخرين. ويمكن بل ينبغي أن يستند مثل هذا الاعتراف إلى نهج قائم على الحقوق، مع إيلاء اهتمام خاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما أشار العديد من السياسيين، لا يمكن للأغنياء والفقراء التعايش جنباً إلى جنب دون وجود خطر لا يُستهان به لوقوع التمزق الاجتماعي والاضطراب. لذلك فالديمقراطية تعني أيضاً التركيز على ضمان توافر الضروريات الأساسية في الحياة كالغذاء الكافي والماء والسكن للجميع كهدف للمجتمع. كيف يمكننا أن نتحدث واقعياً عن الحق في الحياة بالمعنى السياسي أو المدني إذا كان الشخص لا يملك ما يكتفيه من الطعام أو إذا كانت حياة الشخص معرضة للخطر بسبب نقص المياه النظيفة أو الرعاية الطبية الكافية؟ وبالمثل، فإن حماية الحقوق الاجتماعية والثقافية لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأقليات، والأشخاص والفئات

الضعيفة، يمثل أساساً للديمقراطية التي تعمل بصورة جيدة.

فكرت هذا الصباح أنه قد يكون جديراً بالاهتمام أن نفكر إلى حد ما في مفهومي الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ إنني على علم بأن الغرض من اجتماع المائدة المستديرة هو التركيز على العلاقة بين الاثنين. كلمة "ديمقراطية"، كما يعلم الكثيرون منكم، هي لفظة يونانية تعني حرفياً "حكم الشعب". جاء إرساء الديمقراطية في أثينا قبل نحو ٢٥٠٠ سنة كرد فعل ضد الأرستقراطية المهيمنة التي أدت إلى مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية جمّة، بما في ذلك على وجه الخصوص التركيز الشديد للسلطة السياسية والاقتصادية في أيدي القلة القليلة. وفي إطار رفض حكم النخب الأرستقراطية، صاغت الديمقراطية الأثينية نموذجاً مختلفاً تماماً على أساس مبدأ المساواة في الحقوق، وأتاحت الوصول إلى السلطة إلى معظم المواطنين.

وما يثير الاهتمام هو أن الديمقراطية الأثينية اتسمت أيضاً بميزة أخرى تميز الديمقراطيات الحديثة - وهي المحاكم ذات الصلاحيات للسيطرة على الهيئات الحكومية الأخرى وقادتها السياسيين. وتشير السجلات إلى أن بريكليس، الذي غالباً ما يُعتبر أحد مؤسسي الديمقراطية الأثينية، قد وصف النظام الأثيني للحكم بقوله: "تفضل إدارتها الكثرة على القلة، ولهذا السبب أطلق عليها اسم الديمقراطية. وإذا نظرنا إلى القوانين، نجد أنها تحمل العدالة المتساوية للجميع رغم الاختلافات فيما بينها... والتقدم في الحياة العامة يعتمد على قدرات المرء التي يُعرف بها، والاعتبارات الطبقيّة لا يُسمح لها بأن تعوق الجدارة؛ ولا للفقر بأن يعترض السبيل... والحرية التي نتمتع بها في حكومتنا تمتد أيضاً إلى حياتنا العادية".

حضرت تجربة الديمقراطية الأثينية الفلاسفة اليونانيين على تحليل أنظمة مختلفة للحكم والتفكير فيها. فقد قام أرسطو، على سبيل المثال، بتحليل النظم المختلفة للحكم في دول المدن اليونانية، وقسمها إلى ثلاث

فئات: الديمقراطيات؛ الأوليغاركيات (حكم الأقلية) / الأرستقراطيات، والأنظمة الاستبدادية. وكتب أرسطو في كتابه الشهير بعنوان 'السياسة' أن "مبدأً أساسياً للشكل الديمقراطي للدستور هو الحرية". وأوضح أن "أحد عوامل الحرية هو أن يظل يتبادل الحاكم والمحكوم دوريهما، وأن المبدأ الشعبي للعدالة هو أن تعتمد المساواة على العدد، وليس القيمة... فينتج عن ذلك ديمقراطيات يتمتع الفقراء فيها بقدر أكبر من القوة عن الأغنياء، لأنهم الأكثر عدداً وما تقرره الأغلبية تكون له السيادة".

غير أن الديمقراطية في اليونان القديمة لم تكن بمنأى عن الخصوم، إذ وصفها بعض الفلاسفة اليونانيين بأنها غير مستقرة وبأنها نظام للحكم يعطي السلطة لغير المتتمين إلى الطبقة الراقية أو للغوغاء أو للطبقات الفقيرة. وفضل أفلاطون، على سبيل المثال، حكم فئة النخبة.

ومع ذلك، فليست نيّتي أن ألقى درساً في التاريخ هذا الصباح. إلا أنه من اللافت للنظر أن بعضاً من المشاكل التي نواجهها اليوم - والتي سوف نناقشها اليوم وغداً - هي مشاكل برزت قبل قرون. كذلك فإن مفاهيم حكم الأغلبية لإضفاء الشرعية على عمل الحكومات، وتكافؤ الفرص في التصويت والمشاركة في الحياة العامة، والتركيز على الجدارة بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي كمبدأ أساسي للمساواة، والمساواة في العدالة، والحرية في الحياة السياسية وفي الحياة العادية، واستقلال المحاكم لوضع حدود للعمل الحكومي: تبدو هذه المفاهيم والقضايا ذات صلة اليوم تماماً كما كانت قبل ٢٥٠٠ سنة.

والحجج التي أُثيرت ضد الديمقراطيات قبل أكثر من ٢٠٠٠ سنة - وهي أن الديمقراطيات غير مستقرة، وأنها لا تجلب إلا قادة غير قادرين من صفوف الجماهير وأن حكم النخبة هو الأفضل - تبدو مألوفة لنا. ألا ندرك اليوم أن الأنظمة السياسية البديلة للديمقراطية تشبه حكم الأقلية والأنظمة الاستبدادية التي أشار إليها أرسطو؟ ألم نسمع في الخطاب المعاصر تبريرات القادة

الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

السياسيين للدول التي يسودها حكم القلة أو النظم المتسلطة وهي أن الديمقراطية ستجلب عدم الاستقرار لبلد ما، أو أن دولهم ليست مستعدة بعد للديمقراطية وأنها أكثر ملاءمة للحكم من قبل النخبة - سواء كانت نخبة سياسية أو عسكرية أو تكنوقراطية؟ ورغم أن هذه الآراء قد تكون هي فعلاً آراء أصحابها، فإنها في كثير من الأحيان تكشف عن عدم الرغبة في التخلي عن السلطة والامتيازات الاقتصادية؛ وتعكس عدم الثقة في حقوق الإنسان والحريات خوفاً من أن تفضي إلى انتقاد الحكام وتهديد مصالحهم، وخوفاً من أن تجلب الأنظمة الديمقراطية إلى الحكم أولئك الذين ينتهجون فلسفات سياسية معادية لمن هم في السلطة حالياً.

وعلى الرغم من أنني أدرك أن المقارنة غير متطابقة، لا أجد بداً من أن أظن أن الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية اليوم - وأقصد بشكل خاص حركات الربيع العربي - يمكن مقارنتها بالثورات الشعبية في اليونان القديمة من قبل الكثرة المحبطين غير المعتمدين على تخطيط مسبق ضد القلة القليلة ممن يتمتعون بثروة كبيرة نسبياً ويحتكرون السلطة السياسية.

لقد أوردت هذه الإشارات التاريخية اليوم لأبين أيضاً أن العديد من القضايا المرتبطة بمناقشة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان ليست مشكلات جديدة على الإطلاق، وإنما مشكلات قديمة جداً تتعلق بأفكار راسخة غالباً ما تكون أيضاً متضاربة حول الحكم السياسي.

وقبل أن أختتم كلمتي هذا الصباح، أود أن أشير إلى وثيقتين من وثائق الأمم المتحدة تكتسبان أهمية بالغة جداً من حيث تناول العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. الوثيقة الأولى هي القرار ٤٦/٢٠٠٢ للجنة حقوق الإنسان السابقة التي تحدد حقوق الإنسان الأساسية للأداء الفعال للديمقراطية (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢). وعلى الرغم من أنني واثق من أنكم ستناقشون هذه الحقوق بالتفصيل خلال مداولاتكم، ربما تجدر الإشارة إليها هنا في مستهل هذا

الاجتماع. تشمل هذه العناصر ما يلي:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- حرية تكوين الجمعيات.
- حرية التعبير والرأي.
- الوصول إلى الحكم وممارسته وفقاً لسيادة القانون.
- إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وبالافتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب.
- نظام تعددي للأحزاب السياسية والمنظمات.
- الفصل بين السلطات.
- استقلال القضاء.
- الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.
- إعلام مستقل تعددي حر.

وفي القرار نفسه، أكدت لجنة حقوق الإنسان أيضاً مجدداً على أن الحق في التنمية والقضاء على الفقر المدقع يمكنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز وتوطيد الديمقراطية. وأشار القرار إلى أن الديمقراطية تتوافق مع مجموعة واسعة من الأفكار الفلسفية والمعتقدات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية الموجودة في العالم، بل وينبغي أن تتقبلها.

أما وثيقة الأمم المتحدة الهامة الثانية التي أود الإشارة إليها في هذا الموضوع فهي المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن الديمقراطية، والتي توضح أن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يشير إلى الأسس الأساسية للديمقراطية، وهي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وإزالة التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وتسلط المذكرة التوجيهية الضوء على مسألة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتضمن أيضاً العديد من العناصر الهامة في الديمقراطية، وبخاصة مفهوم أن "إرادة الشعب ستكون أساس سلطة الحكم، (و) سيجري التعبير عنها في صورة انتخابات دورية ونزيهة بالافتراع العام وعلى قدم المساواة..." (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ ب).

وعلى الرغم من أن المذكرة التوجيهية تشير إلى أهمية الحقوق المدنية والسياسية باعتبارها ضرورية لسير الديمقراطية، فهي توضح أيضاً أن الديمقراطية تروق للكثيرين بسبب ارتباطها بارتفاع مستوى المعيشة لجميع البشر.

الخبراء الأجلاء،  
السيدات والسادة،

أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى إدارة الشؤون السياسية وإلى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لتعاونهما مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تخطيط وتنظيم هذا الاجتماع. فهو يحظى بأهمية لدعم هذا النوع من عمليات وضع البرامج المشتركة، ونأمل أن نرى أمثلة أخرى لهذا النوع من التعاون في المستقبل. وبهذا آتي إلى ختام ملاحظاتي هذا الصباح. شكراً لكم. ■

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة



السيدة إيزابت سيبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة



السيد إيفان سيمونوفيتش، مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة



التعليقات الافتتاحية: د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة (يساراً)، السيد إيفان سيمونوفيتش، مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة (الوسط)، السيدة إيزابت سيبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة (يميناً)



اللجنة ١: البروفيسور غابور هاماي، جامعة بودابست (يساراً)، البروفيسور لويس أوكوان، جامعة تافتنس (في الوسط يساراً)، سعادة السفير كريستيان ستروغال، المندوب الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة (في الوسط يميناً)، البروفيسور تياناينا مالوا، جامعة ولاية بنسلفانيا (يميناً)



الخلفية: البروفيسور دزاديك كيدزيا، جامعة بوزنان



د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة



سعادة السفير كريستيان ستروغال، المندوب الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة في جنيف



البروفيسور لويس أوكوان، جامعة تافتنس



البروفيسور غابور هاماي، جامعة بودابست



د. عزة كرم، مستشار ثقافي أول، صندوق الأمم المتحدة للسكان



اللجنة ٢: السيد إبراهيم ليثوم أسماني، جمعية كينيا للقانون (يساراً)، د. عزة كرم، مستشار ثقافي أول، صندوق الأمم المتحدة للسكان (في الوسط يساراً)، السيدة إيزابت سيبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة (الوسط يميناً)، سعادة السفير كريستيان ستروغال، المندوب الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة (في جنيف يميناً)



البروفيسور تياناينا مالوا، جامعة ولاية بنسلفانيا



البروفيسور ستيفن ماركس، جامعة هارفارد



اللجنة ٣: البروفيسور كريستي وارن، كلية ويليام أند ماري (يساراً)، السيد وينلاك واهيو، إنترناشيونال أيديا (الوسط يساراً)، السيد روجيه هوزينغا، الإتحاد البرلماني الدولي (الوسط يميناً)، البروفيسور ستيفن ماركس، جامعة هارفارد (يميناً)، السيدة غيرالدين فريزر مولكيتي، مدير الممارسات، مجموعة الحوكمة الديمقراطية، مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لا تظهر بالصورة)



السيد إبراهيم ليثوم أسماني، جمعية كينيا للقانون



السيد وينلاك واهيو إنترناشيونال أيديا



البروفيسور كريستيان وارن، كلية ويليام أند ماري



السيدة غيرالدين فريزر مولكيتي، مدير الممارسات، مجموعة الحوكمة الديمقراطية، مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



مشارك: السيد أندرو برادلي، مدير مكتب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بالاتحاد الأوروبي



الختام والاستنتاجات: السيد رولاند ريتش، الرئيس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية



السيد روجيه هوزينغا، الإتحاد البرلماني الدولي



مشارك: السيد روبرت هازياندرز، وحدة سيادة القانون والديمقراطية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان



مشارك: الأب إيميكازيس أوبيزو، جمعية OSA، المدوب الدائم لدى الأمم المتحدة، منظمة الأغصبيين الدولية



مشارك: السيدة آنا لوكاتيلدا، أخصائية برامج، شعبة السلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

## الملحق ٣

### بيان السيدة اليزابيث سبيهار مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في هذا الاجتماع، الذي نظمته كل من مفوضية حقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. ونحن نسعى إلى حدث فاصل من شأنه المساهمة في تنشيط نموذج الديمقراطية في الأمم المتحدة، ليس فقط من حيث المفهوم وعلاقته بالمبادئ والقيم الأساسية للمنظمة، ولكن أيضاً من حيث الممارسات. وهذا هو رابع اجتماع من هذا القبيل تنظمه الأمم المتحدة بمساعدة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حيث ينصب التركيز على مناقشة الروابط الهامة بين الديمقراطية والثلاث ركائز الأساسية لمساعي الأمم المتحدة، فضلاً عن المساواة بين الجنسين.

ويأتي التركيز اليوم على العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان في وقت ملائم. ففي جميع أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط وما وراءهما، تتعالى النداءات المطالبة بمزيد من الحرية واحترام حقوق الإنسان والكرامة والمشاركة السياسية. وهذه أهداف لا يمكن إلا للمجتمع الديمقراطي أن يلبّيها ويحافظ عليها. وكما أشار الأمين العام تكراراً، فإن قادة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية هم أول من يجب أن ينصتوا لأصوات شعوبهم ويستجيبوا لها. غير أنه يتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يستمع إلى تلك الأصوات وأن يكون على استعداد للمساعدة في صون الحقوق والحريات الأساسية لتلك المجتمعات كما تقبلها جميع الأمم، فضلاً عن النهوض بالمشاركة السياسية. وميثاقنا وصكوكنا المتعلقة بحقوق الإنسان واضحة تماماً في شأن هذه المبادئ الأساسية. ولسنا هنا لتشجيع نموذج بعينه، فليس هناك نموذج واحد للديمقراطية يصلح لجميع البلدان. لكننا بحاجة إلى المساعدة في تحقيق الحقوق الأساسية للجميع، والتي تشمل الحقوق السياسية والمدنية - الديمقراطية - المنصوص عليها عالمياً في صكوك الأمم المتحدة.

وخلال مؤتمر القمة العالمي للعام ٢٠٠٥، كانت الحكومات واضحة كالشمس حيال الروابط الحيوية بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن علاقتهما بالتنمية. وقد أكدت على أن "الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور يعتمد الواحد منها على الآخر ويعززها". ولن يشككون في مكانة الديمقراطية في إطار الأمم المتحدة، فإن مذكرة الأمين العام التوجيهية للعام ٢٠٠٩ بشأن الديمقراطية تذكرنا بأن "المبادئ الديمقراطية هي جزء من النسيج المعياري للأمم المتحدة".

وفي عصرنا الذي يعج بالاضطرابات والتغيير، على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة كي تؤدي دوراً استباقياً في دعم البلدان من خلال المساعدة الديمقراطية الشاملة وفي مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان - وهما أمران من الطبيعي أن يتلازما. علاوة على ذلك، فنحن بحاجة إلى جعل مساعدتنا أكثر كفاءة وأفضل تنسيقاً بين مختلف كيانات الأمم المتحدة وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى على أرض الواقع. ونحن، كمجتمع دولي، علينا أيضاً أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بدعمنا للديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك: هل نحن نركز على القضايا الصحيحة، ما هي النظرة لما نقوم به من إجراءات لتعزيز ودعم الديمقراطية؟ كيف نضمن أن الدعم المقدم جوهري وشامل ويلتزم تماماً بمبادئ حقوق الإنسان؟ وبشكل أكثر تحديداً، نحن بحاجة إلى النظر في:

- ما هي النظرة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بأدوارها في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية؟
- كيف يمكننا ضمان المصداقية والشرعية والمساءلة في هذه المجال الحساس للعمل؟
- كيف يكون ردنا على التصورات التي تحمل اتهاماً بازدواج المعايير حيال قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية؟

تعزيز أدوات الهيئة العالمية في هذا الصدد في نهاية المطاف.

وفي الختام، اسبحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن هذا الاجتماع يأتي في وقت حاسم تتطلع فيه الشعوب في كثير من دول العالم جاهدة للانتقال إلى الديمقراطية، فضلاً عن الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية والوفاء بها فعلياً. ولكن هناك أيضاً حالات تستدعي القلق لبلدان تعاني من التراجع في معاييرها وممارساتها الديمقراطية، مما يترتب عليه تقلص احترام حقوق الإنسان. فمن الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بوضع نهج شامل ومنسق لمعالجة هذه التحديات الهامة وأن يسعى إلى تعزيز دعمه للمجتمع المدني، والمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، إلى جانب تعزيز نهج حقوق الإنسان المنطلقة من القاعدة وتوطيد الديمقراطية. ■

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة

- كيف يمكننا ضمان إتباع نهج منسق ومنهجي يستند إلى القواعد والمبادئ، مع تقييم ومواءمة استجابات الأمم المتحدة على أساس الاحتياجات القطرية المحددة وعلى أساس كل حالة على حدة؟
- كيف يمكن ضمان فعالية تعزيز واستدامة الديمقراطية والأنظمة القائمة على حقوق الإنسان؟

بالنسبة للأمم المتحدة، فمن المهم التطلع إلى ما هو أبعد من سياقتنا وإدراك التقدم المحرز في مجالات حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وحمايتها من جانب المنظمات الإقليمية المختلفة، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الإفريقي، التي أعدت صكوكها التقدمية الشاملة بعيدة الأثر حول هذه القضايا. ولا تملك الأمم المتحدة حالياً مثل هذه الآليات وربما يكون من المفيد أن نتعلم من تجارب تلك المنظمات، بهدف

## الملحق ٤

### بيان الدكتور ماسيمو توماسولي المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

ويتفق ذلك مع الإجماع التي نما على مدى العقدين الماضيين، والذي تم التأكيد عليه بصراحة في الفقرة ٨ من إعلان وبرنامج عمل فيينا للعام ١٩٩٣: "الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور يعتمد الواحد منها على الآخر ويعززها". وتستعرض ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت لهذا الحدث التحديات المفاهيمية والتشغيلية والفرص التي تتطوي عليها إقامة هذه الصلات في منظومة الأمم المتحدة.

قبل بضع سنوات فقط كشف النقاش بين ممارسي عمليات بناء الديمقراطية عن رد فعل عنيف ضد الديمقراطية. وقد نشأ رد الفعل هذا عن تقييمات لا تراعي فقط تدهور المؤشرات والاتجاهات، ولكن أيضاً الحد من المساحة المتاحة لنشطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان في كثير من الحالات على الرغم من الجهود المحلية والدولية لدعمهم. ومن المثير للاهتمام أن الممارسين في مجال حقوق الإنسان زعموا أن الروايات

أنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في اجتماع المائدة المستديرة هذا، وهو الرابع في سلسلة شاركت في تنظيمها كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والأمم المتحدة بشأن العلاقات بين الديمقراطية وركائز عمل الأمم المتحدة. وقد تناولت الاجتماعات السابقة الديمقراطية والتنمية، والديمقراطية والسلام والأمن، والديمقراطية والمساواة بين الجنسين. وفي تلك المناسبات، كانت الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان موضوعاً ضمناً.

- هل يمكن لعمل الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية أن يسهم في إغلاق ثغرات التنفيذ التي ما يزال البعض يراها في نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة؟
  - كيف يمكن لعمليات حقوق الإنسان على أرض الواقع، والتي تجسد مهام بناء القدرات والرصد، أن تستفيد من مجمل جهود الأمم المتحدة في بناء الديمقراطية وأن تتكامل معها على نحو أكثر فعالية؟
  - كيف يمكن للعمل في مجال حقوق الإنسان في أنحاء أخرى من الأمم المتحدة، كنهج التنمية القائم على الحقوق، والعمل الإنساني، والعمل في مجالي السلام والأمن، أن يتأثر أكثر باعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان؟
- بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، اخترنا ثلاث زوايا لمعالجة الروابط بين بناء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي: عمل الأمم المتحدة في حالات تغيير النظام والمخاطر التي تتهدد الديمقراطية، والتصورات المحلية لدور الأمم المتحدة وتأثير ذلك في تعزيز نهج الحكم القائم على الحقوق، واتساق الأمم المتحدة في بناء الحكم على أساس سيادة القانون. ومن الجوانب الرئيسية في هذا المجال جهود وضع الدساتير، وهو مجال يحظى بالأولوية بالنسبة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حيث تقوم فيه بوضع أدوات للتحليل المقارن ولبناء القدرات للعاملين على المستويين الوطني والدولي، في إطار الشراكة مع الأمم المتحدة.
- وترتبط استجابة الحكومة لمصالح واحتياجات أكبر عدد من المواطنين بقدرة المؤسسات والعمليات الديمقراطية على تعزيز أبعاد الحقوق والمساواة والمساءلة. وإذا اعتُبرت سيادة القانون ليست مجرد أداة للحكومة ولكن قاعدة يلتزم بها المجتمع بأكمله، بما في ذلك الحكومة، ستكون أمراً أساسياً في دفع عجلة الديمقراطية. ومع ذلك، فإن تعزيز سيادة القانون يجب ألا يقتصر فقط
- التي يسردها الحكام المستبدون تعتمد على أبرز مفردات الديمقراطية التي تهدف إلى إكساب عمليات "الديمقراطية" المعيبة الشرعية الدولية. على سبيل المثال، ذكر تقرير هيومن رايتس ووتش (HRW) عام ٢٠٠٨ أنه "قلما حظيت الديمقراطية بهذا العدد من المنادين به وبهذا القدر من الخروقات في الوقت ذاته، وقلما تعرضت لهذا الكم من التعزيز وعدم الاحترام في آن واحد، وقلما كانت هامة ومع ذلك مخيبة للأمال إلى هذا الحد" (HRW ٢٠٠٨، صفحة ١، وانظر أيضاً روث ٢٠٠٩، صفحة ١٤٠)، وشدد على أن عدم وجود تعريف محدد قانوناً للفظلة "الديمقراطية" يحمل تفسيراً جزئياً لهذا الوضع. ومع ذلك، فقد أظهرت الأحداث في شمال أفريقيا والشرق الأوسط قدرات المجتمع المدني والمواطنين الناشطين، من النساء والرجال، على المشاركة بفعالية في أشكال جديدة من التعبئة الاجتماعية والسياسية، مع تحديد خطة جديدة لبناء الديمقراطية في العقد المقبل.
- وفي الواقع، ما يزال مفهوم الحق في الحكم الديمقراطي قيد النقاش وليس "منصوصاً عليها في صك قانوني معتمد على نطاق واسع" (ريتش، نيومان، ٢٠٠٤، صفحة ٨). وكما شددت المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة حول الديمقراطية بتاريخ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٩، على الرغم من أن هناك أساساً معيارياً ومفاهيمياً قوياً لعمل الأمم المتحدة في مجال بناء الديمقراطية (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ ب)، إلا أنه في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان على حد سواء، ما تزال هناك "تناقضات واختلالات بين توقعات العامة للعدالة وعزم الدول على حماية سيادتها، وبين الدول القوية الساعية إلى الهيمنة الجيوسياسية وغيرها التي تسعى إلى حماية القانون الدولي، وبين عبارات التعزيز الرنانة وغياب الحماية الفعالة" (جولي، إميرج، ويس، ٢٠٠٩، صفحة ٦٧).
- وثمة بعض القضايا العامة المشتركة في جلسات الاجتماع الثلاث:

على التركيز على تطبيق القواعد والإجراءات. بل يجب على المرء أيضاً التأكيد على دورها الأساسي في حماية الحقوق وتعزيز الشمولية، وبهذه الطريقة تحتل حماية الحقوق موقعها داخل الخطاب الأوسع للتنمية البشرية.

ثمة سمة مشتركة بين كل من الديمقراطية وسيادة القانون وهي أن النهج المؤسسي البحث لا يكشف عن أي شيء بالنسبة للمحصلات الفعلية للعمليات والإجراءات، حتى لو كانت الأخيرة صحيحة شكلياً. وعند تناول الصلة بين سيادة القانون والديمقراطية، لا بد من توضيح فرق أساسي بين "الحكم بالقانون"، حيث يكون القانون أداة للحكومة، وتعتبر الحكومة فوق القانون، و"سيادة القانون"، بما يعني أن الجميع في المجتمع يخضع للقانون، بما في ذلك الحكومة. وبصفة أساسية، تتطلب الحدود الدستورية على السلطة، وهي سمة أساسية من سمات الديمقراطية، الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

بعد آخر أساسي للعلاقة بين حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية يتمثل في الاعتراف بأن بناء الديمقراطية وسيادة القانون ربما يكونان عمليتين متقاربتين تعزز الواحدة منهما الأخرى متى تم تعريف سيادة القانون تعريفاً واسعاً، يعتمد على الغايات، وليس تعريفاً ضيقاً شكلياً وإجرائياً فقط. وتكون العلاقة قوية كلما كانت النظرة إلى سيادة القانون باعتبارها ذات صلة بالمحصلات الموضوعية، كالعادلة والحكم الديمقراطي. وغالباً ما يتسم هذا الفرق باللجوء بالتضاد بين مفهومي سيادة القانون "الهشة" و"الصلبة".

والمفهوم الشكلي والموضوعي مرتبطان تماماً، ويعترض بعض العلماء على التقسيم إلى هش/صلب، مدعين إلى أنه في حالات التغيير الاجتماعي والسياسي فإن السمات الشكلية والموضوعية لسيادة القانون قد تكون "هشة" أو "صلبة". ومع ذلك، وبشكل عام، فإن تعريفات سيادة "الهشة" تركز على الإجراءات التي تتم من خلالها صياغة القواعد وتطبيقها، في حين تهدف التعريفات "الصلبة" إلى حماية الحقوق ووضعها داخل إطار الخطاب الأوسع للتنمية البشرية.

يحدد التعريف "الصلب" سيادة القانون على نحو إيجابي باعتبارها تدمج عناصر مثل دستور قوي، ونظام انتخابي فعال، والالتزام بالمساواة بين الجنسين، وقوانين حماية الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، ومجتمع مدني قوي. وتؤدي سيادة القانون، التي تدافع عنها هيئة قضائية مستقلة، ووظيفة حاسمة عن طريق ضمان أمان الحقوق المدنية والسياسية والحريات المدنية وأن المساواة والكرامة لجميع المواطنين ليست معرضة للخطر. كما تساعد أيضاً على حماية الأداء الفعال لمختلف وكالات المساءلة الانتخابية والمجتمعية والأفقية من العراقيل المحتملة والترهيب من قبل الجهات الفاعلة الحكومية القوية.

ويختلف هذا التعريف "الصلب" لسيادة القانون عن التعريفات "الهشة" التي ينصب تركيزها على الإجراءات التي تتم من خلالها صياغة القواعد وتطبيقها. أمثلة المعتقدات التي ينطوي عليها التعريف "الصلب" يسوقها الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره حول سيادة القانون. وفي العام ٢٠٠٤ أكد الأمين العام أن سيادة القانون بالنسبة للأمم المتحدة هي:

" (... ) مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولة أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على قدم المساواة ويُقضى بها بشكل مستقل، وتتفق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وكذلك فهي تتطلب اتخاذ التدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية" (الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤، الفقرة ٦).

وفي إشارة إلى هذا التعريف في مذكرته التوجيهية للعام ٢٠٠٩ حول الديمقراطية، أضاف الأمين العام أيضاً أن الأمم المتحدة تقدم الخبرة والدعم "لتطوير التشريعات

الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة

وتقوية المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية على وجه الخصوص في ظل هذه المبادئ لضمان أن لديها القدرة والموارد والاستقلالية اللازمة للعب الأدوار المنوطة بها" (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ ب).

وعلى مر السنين، شجعت الأمم المتحدة سيادة القانون على المستوى الدولي من خلال تعزيز وتطوير إطار دولي من القواعد والمعايير، وإنشاء المحاكم الدولية والمختلطة، والآليات غير القضائية. كما أدخلت التحسينات على إطارها الخاص بالمشاركة في قطاع سيادة القانون على الصعيد الوطني من خلال تقديم المساعدة لوضع الدساتير، والإطار القانوني الوطني؛ ومؤسسات العدالة، والحكم والأمن وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وتعزيز المجتمع المدني. عرضت المذكرة التوجيهية للأمم العام للعام ٢٠٠٨ بشأن نهج الأمم المتحدة للمساعدة في مجال سيادة القانون المبادئ الرئيسية ووضعت إطاراً لتوجيه أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيد الوطني (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٨). علاوة على ذلك، فإن مذكرته التوجيهية للعام ٢٠٠٩ حول مساعدة الأمم المتحدة لعمليات وضع الدستور أوجزت مكونات عملية وضع الدستور مع الاعتراف بأهمية وضع الدستور في التحولات الديمقراطية (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ أ).

ومثال عملي لأهمية سيادة القانون في بناء الديمقراطية يتمثل في أن سيادة القانون مبدأً أساسياً تحتضنه معظم الديمقراطيات الحديثة. وتتضمن الدساتير القانون الأساسي، الذي يكون غالباً القانون الأسمى للدولة، وتقتضي سيادة القانون إنفاذ تلك المبادئ فوق كل القوانين الأخرى. كذلك تحافظ الدساتير على المبادئ والقيم الأساسية من خلال جعل عملية التعديل مسألة شاقة منهكة. وتتضمن بعض الدساتير ديمومة مبادئ وقيم معينة من خلال حظر التعديلات. والقضاء، الذي يطبق القانون على الحالات الفردية، يقوم بدور الوصي على سيادة القانون. ومن ثم فوجود قضاء مستقل يعمل بشكل صحيح هو شرط مسبق أساسي لسيادة القانون،

ويتطلب ذلك نظاماً قانونياً عادلاً، والحق في محاكمة عادلة والوصول إلى العدالة (بوكينفورد، وهيدلينغ، واهيو، ٢٠١١، صفحات ١٧-١٨).

تقوم الدساتير بما هو أكثر بكثير من مجرد إنشاء حكومة وتنظيم علاقاتها مع مواطنيها. ولقد أصبحت، في العديد من البلدان أيضاً أدوات لإدارة الأزمات. إن مزايا الدساتير التي تم تصميمها للبلدان المتضررة من النزاعات والانقسامات العنيفة تتوقف على قدرتها على التوفيق بين الجماعات، ومعالجة المظالم التي لا يمكن التغاضي عنها ومنع المزيد من الاستقطاب وتدهور الصراع. وفي هذا المجال أيضاً، فإن الملكية الوطنية تُعد أمراً بالغ الأهمية. وينبغي أن يُترك اختيار العملية للقائمين على وضع الدستور الوطني القادرين على الهيمنة في السياق المحلي. وتصميم الدستور الذي يتناسب ومتطلبات إدارة الصراع قد حظي بقدر من النجاح. وفي الوقت نفسه، فإن عوامل أخرى كعدم المساواة الاقتصادية هي محددات ذات أهمية متزايدة في المطالبات بوضع دستور جديد.

وتضرب العدالة الانتخابية مثلاً آخر على الروابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. فالعدالة الانتخابية تضمن أن كل عمل وإجراء وقرار يتعلق بالعملية الانتخابية يتمشى مع القانون، كما تكفل التمتع بالحقوق الانتخابية واستعادتها، مع إعطاء الأشخاص الذين يعتقدون أن حقوقهم الانتخابية قد انتهكت القدرة على رفع الشكاوى، والحصول على جلسة استماع وحكم قضائي. إن نظام العدالة الانتخابية هو أداة رئيسية لسيادة القانون والضمان الأكبر للامتثال لمبدأ الديمقراطية من حيث إجراء انتخابات حرة ونزيهة وحقيقية.

وكما أشارت اللجنة العالمية للديمقراطية والانتخابات والأمن (٢٠١٢)، فإن الانتخابات التي تُجرى بنزاهة - على أساس المساواة السياسية والشفافية والمساءلة - تُعد أساسية لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، لأنها تبتث الحياة في الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والصكوك والمواثيق الدولية الأخرى لحقوق الإنسان<sup>٩</sup>. ويتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الانتخابات النزاهة في بناء سيادة القانون لإثبات المطالبات بحقوق الإنسان والعدالة الانتخابية، حتى يتاح للمواطنين، بمن فيهم المنافسين السياسيين أو من هم في المعارضة، سبلاً للانتصاف القانوني لممارسة حقوقهم الانتخابية<sup>١٠</sup>.

ويتيح النقاش الدائر حول خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة فريدة للتأكيد على الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولضمان المساءلة المحلية ضمن أطر الملكية الديمقراطية، فمن الضروري أخذ كل من بُعدي الديمقراطية وسيادة القانون في الاعتبار في الجيل القادم في الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)/أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والقيمة المحتملة لهدف طوعي يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون للمساعدة في تعزيز خطة التنمية. ■

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة

<sup>٩</sup> وللاقتراحات النزاهة أهمية بطرق مادية عديدة أخرى: تمكين المرأة، ومكافحة الفساد، وتقديم الخدمات للفقراء، وتحسين الحكم وإنهاء الحروب الأهلية.

<sup>١٠</sup> تشمل التحديات الأخرى: بناء هيئات مهنية لإدارة الانتخابات (EMBs)، وإنشاء مؤسسات وقواعد المنافسة الحزبية وتقاسم السلطة؛ وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية للجميع وعلى قدم المساواة، وتنظيم التمويل السياسي غير المنضبط، وغير المعلن والغامض.

# المراجع وقراءات إضافية

- م. بوكينفورد، ن. هيدلينغ، و. واهيو *A Practical Guide to Constitution Building* (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١١)، متاح عبر <http://www.idea.int/publications/pgcb/index.cfm>
- ب. بطرس غالي، *An Agenda for Democratization* (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦)
- م. برانت، ج. كوتريل، بي. غاي، أ. ريفان، *Constitution-making and Reform: Options for the Process* (جنيف: Interpeace، ٢٠١١)، متاح عبر: <http://www.interpeace.org/constitutionmaking/sites/default/files/Constitution-Making-Handbook.pdf>
- اللجنة العالمية للديمقراطية والانتخابات والأمن، *Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide* (ستوكهولم-جنيف: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومؤسسة كوفي عنان، ٢٠١٢). متاح عبر <http://www.global-commission.org/sites/global-commission.org/files/DeepeningDemocracyFinalReport.pdf>
- Human Rights Watch، *World Report 2008: Events of 2007* (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨)
- ر. جولي، ل. إمرجي، ث. ج. فايس، (محررين)، *UN Ideas that changed the World* (بلومنجتون وانديانا بوليس: مطبعة جامعة إنديانا، ٢٠٠٩)
- منظمة الوحدة الأفريقية *Lomé Declaration of July 2000 on the framework for an OAU response to unconstitutional changes of government* (AHG/Decl.5 (XXXVI) 2000), available at [http://www2.ohchr.org/english/law/compilation\\_democracy/lomedec.htm](http://www2.ohchr.org/english/law/compilation_democracy/lomedec.htm).
- ر. ريتش، إ. نيومان 'Introduction: Approaching democratization policy'، ص. ٢-٣ في إ. نيومان، ر. ريتش (محررين) *The UN in Promoting Democracy: Between Ideals and Reality*، (طوكيو-نيويورك-باريس: مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)
- ك. روث *Despots masquerading as democrats'، Journal of Human Rights Practice* ١٥٥، ١/١، مارس/آذار، ص ١٤٠-
- م. توماسولي (محرراً)، *Democracy, Peace and Security: The Role of the UN*. Discussion Paper، (International IDEA/UN/UNDP2010)، متاح عبر <http://www.idea.int/publications/democracy-peace-security-un/index.cfm>
- الأمم المتحدة، ١٩٤٥. ميثاق الأمم المتحدة. سان فرانسيسكو: الأمم المتحدة. متاح عبر <http://treaties.un.org/doc/Publication/CTC/uncharter.pdf>
- الأمم المتحدة، *Vienna Declaration and Plan of Action Adopted by the World Conference on Human Rights in Vienna on 25 June 1993*، متاح عبر <http://www2.ohchr.org/english/law/pdf/vienna.pdf>
- الأمم المتحدة، *'Human rights, democracy and the rule of law'*، مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٢) Resolution A/HRC/RES/19/36 المعتمد في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٢، متاح عبر [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/19/36](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/19/36)
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *Promoting and Consolidating Democracy*، القرار ٤٧/٢٠٠٠، متاح عبر [http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/\(Symbol\)/E.CN.4.RES.2000.47.En?Opendocument](http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/E.CN.4.RES.2000.47.En?Opendocument)
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *Further Measures to Promote and Consolidate Democracy*، القرار ٤٦/٢٠٠٢، متاح عبر [ap.ohchr.org/documents/E/.../resolutions/E-CN-4-RES-2002-46.doc](http://ap.ohchr.org/documents/E/.../resolutions/E-CN-4-RES-2002-46.doc)
- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *Marshall v. Canada, Communication No. 205/1986*، U.N. الوثيقة CCPR/C/43/D/205/1986 في ٤٠ (١٩٩١)، متاح عبر <http://www1.umn.edu/humanrts/undocs/html/dec205.htm>
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح عبر <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/043/88/IMG/NR004388.pdf?OpenElement>

الأمين العام للأمم المتحدة، *Report of the Secretary-General on Support by the United Nations System of the Efforts of Governments to Promote and Consolidate New or Restored Democracies, A/50/332*، ٧ أغسطس /  
أب ١٩٩٥، متاح عبر <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N95/234/05/PDF/N9523405.pdf?OpenElement>

الأمين العام للأمم المتحدة، *The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies*، ٢٢ أغسطس / أب ٢٠٠٤ / S/٢٠٠٤/٦١٦، متاح عبر: [http://www.unrol.org/files/SGreport%20eng%20A\\_66\\_749.pdf](http://www.unrol.org/files/SGreport%20eng%20A_66_749.pdf)  
الأمين العام للأمم المتحدة، *Secretary-General's Guidance Note on UN Approach to Rule of Law Assistance*، أبريل /  
نيسان ٢٠٠٨، متاح عبر: <http://www.unrol.org/files/RoL.%20Guidance%20Note%20UN%20Approach%20FINAL.pdf>

الأمين العام للأمم المتحدة، *Secretary-General's Guidance Note UN Assistance to Constitution-Making Processes*، أبريل / نيسان ٢٠٠٩، متاح عبر [http://www.unrol.org/files/Guidance\\_Note\\_United\\_Nations\\_Assistance\\_to\\_Constitution-making\\_Processes\\_FINAL.pdf](http://www.unrol.org/files/Guidance_Note_United_Nations_Assistance_to_Constitution-making_Processes_FINAL.pdf)

الأمين العام للأمم المتحدة، *Secretary-General's Guidance Note on Democracy, 2009 b*، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩، متاح عبر <http://www.un.org/democracyfund/Docs/UNSG%20Guidance%20Note%20on%20Democracy.pdf>

الأمين العام للأمم المتحدة، *Delivering justice: Programme of action to strengthen the rule of law at the national and international levels*، 16 March 2012, A/66/749  
A\_66\_749.pdf، متاح عبر <http://www.unrol.org/files/SGreport%20eng%20international%20levels.pdf>

# الاختصارات

الاتحاد الأفريقي	AU
مكتب السياسات الإنمائية [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي]	BDP
فريق الحكم الديمقراطي [مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي]	DGG
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
هيئات إدارة الانتخابات	EMBs
لجنة حقوق الإنسان	HRC
هيومن رايتس ووتش	HRW
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات	International IDEA
الاتحاد البرلماني الدولي	IPU
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
بنية المرج الشمالي [مقر الأمم المتحدة]	NLB
منظمة الدول الأمريكية	OAS
منظمة الوحدة الأفريقية	OAU
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	UDHR
الأمم المتحدة	UN
صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية	UNDEF
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة	UN DPA
إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة	UN DPKO
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة	UN OHCHR
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	UN Women
الاستعراض الدوري الشامل	UPR

الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة



الديمقراطية وحقوق  
الإنسان: دور الأمم  
المتحدة



UNITED NATIONS  
**HUMAN RIGHTS**  
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER



United Nations



مكتب المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية  
والانتخابات لدى الامم المتحدة  
336 East 45<sup>th</sup> Street, 14<sup>th</sup> Floor  
New York, NY 10017 - USA  
هاتف: +١ ٢١٢ ٢٨٦ ١٠٨٤  
فاكس: +١ ٢١٢ ٢٨٦ ٠٢٠٦  
بريد إلكتروني: unobserver@idea.int

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات  
International IDEA  
Strömsborg  
SE -103 34 Stockholm Sweden  
هاتف: +٤٦ ٨ ٦٩٨ ٢٧ ٠٠  
فاكس: +٤٦ ٨ ٢٠ ٢٤ ٢٢  
بريد إلكتروني: info@idea.int  
ISBN: 978-91-87729-30-0